مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.707

8 June 1995
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس الموافق ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً

الرئيس: السيد د.د.س. دون نانجيرا (كينيا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة السابعة بعد السبعمائة لمؤتمر نزع السلاح.

إنّه لشرف عظيم لي ان أوجّه باسمنا جميعا في المؤتمر تحية ترحيب حارة إلى سعادة نورسلطان نازاربابييف، رئيس جمهورية كازاخستان، الذي سيتحدث في الجلسة العامة هذا اليوم. وانها حظوة لنا حقّاً أن يكون بين ظهرانينا اليوم قائد اسهم كثيرا في السعي الدائب لتحقيق أهدافنا المشتركة في نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، وفي تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيد الاقليمي. ففي ظل القيادة الحصيفة والشجاعة للرئيس نازاربابييف تخلّت كازاخستان عن امتلاك الأسلحة النووية واتخذت خطوات عملية في هذا المجال بانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتصديق على محادثات ستارت الأولى وقيامها لاحقا بتفكيك الأسلحة النووية وإزالتها من أراضيها. واننا مدركون، أيضا، جهود الرئيس نازاربابييف التي لا تكل في التشجيع على حل المنازعات الاقليمية بالوسائل السلمية واحلال الاستقرار والأمن في هذه المنطقة.

وأود الترحيب مرة أخرى، أيضا، بوزيرة الدولة للشؤون الخارجية في النرويج سعادة سيري بجيرك. فوجودها اليوم بيننا يبرهن على الأهمية التي يوليها بلدها لمؤتمرنا وتصميم النرويج على تقديم اسهام له شأنه في مساعينا.

ولديّ على قائمة المتحدثين لهذا اليوم أيضا ممثلو باكستان وتركيا واندونيسيا وكندا واستراليا ومصر.

وأدعو الآن سعادة نورسلطان نازاربابييف، رئيس كازاخستان، كي يتحدث إلى المؤتمر.

السيد نازاربابييف (كازاخستان) (الكلمة بالروسية ومترجمة عن الانكليزية): السيد الرئيس، السيدات والسادة، إن من دواعي البهجة لي أن أهنئ المشتركين في هذه الدورة العادية لمؤتمر نزع السلاح التابع للأمم المتحدة وانني ممتن لهذه الفرصة التي أتيحت لي للتحدث إليكم باسم بلدي.

إن من الأمور التي لها مغزاها الرفيع، في رأيي، أن يتطابق عملياً قبول كازاخستان كمراقب في مؤتمر نزع السلاح مع تدمير آخر نبيطة نووية، في منطقة سيميبالاتنسك لاجراء التجارب النووية سابقا، كانت ما تزال موجودة هناك بعد إقفال المنطقة. ولم نكن نعرف ماذا نصنع بها، وفي ٣٠ أيار/مايو تم تدمير هذه النبيطة.

غير أني لا أود أن يقتصر بياني على مجرد السرد للخطوات التي اتخذتها كازاخستان في ميدان نزع السلاح. فلقد نالت هذه الخطوات ترحيب القوى العالمية الرئيسية والمنظمات الدولية وهي معروفة جيداً لدى جميع المشتركين في هذه الدورة.

وبفضل هذه الجهود حصلت كازاخستان من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة على ضمانات تضمن أمنها وسلامة أراضيها وعدم جواز انتهاك حرمة حدودها. ووُقّعت بذلك وثيقة

في ٥ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي في بودابست انضمّت اليها فيما بعد جمهورية الصين الشعبية وفرنسا.

إن الغرض من بياني اليكم في هذا اليوم يختلف عن ذلك بعض الشيء. بودي أن اسهب في موضوع "التحديات الجديدة والرؤية الجديدة لعمليتي نزع السلاح والأمن العالمي". أو بعبارة أخرى، أين تقف عمليتا نزع السلاح والأمن العالمي في شتى أرجاء العالم الآن، في منتصف التسعينات، وما هي التحديات الجديدة التي سيتعين علينا أن نبحث لها عن الاستجابات بحلول نهاية هذا القرن؟

من الواضح تماما، في رايي، أن أهداف نزع السلاح توجد في مكان يتجاوز حدود عملية نزع السلاح. وهذا أمر جلي. انه لأمر سيئ أن يقتصر اهتمام البستاني على العناية بأزهاره. ذلك أنه إنْ لم يراقب السماء فإن الرعد والبَرد سيدركانه دون أن يدري. وبالمثل، فإن المعايير اللازمة لفعالية عملية نزع السلاح انما يضعها المجتمع ويضعها سواء الناس الموجودون خارج نطاق العملية - أناس في عالم الخلْق، عالم التطور. ونجاح عملية نزع السلاح انما يقاس لا بمجرد النِّسب التي تخفض بها الرؤوس الحربية والقذائف، والدبابات والمدافع، ولكنْ أيضاً بمدى ما تُصبح فيه الحياة حياة أفضل للناس العاديين. والأمن الحقيقي يجب ألا يُنشد في الأماكن التي تنخفض فيها كمية الأسلحة ولكن في الأماكن التي يولد فيها المزيد من الأطفال وحيث لا يكون لدى الأمهات اللائي يلدنهم أي خوف على مستقبلهم.

ان نجاح عملية نزع السلاح يرتبط ويتم تعريفه، أولا وقبل كل شيء، بفعالية الأنظمة الحالية للأمن الدولي. ومنذ سبع سنوات، وفي الدورة الاستثنائية الثالثة لنزع السلاح، المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٨، ورد أن نزع السلاح ليس مسؤولية حفنة من البلدان القوية على سبيل الحصر، بل هو المسعى المشترك لجميع الدول. وسوف أضع هذه الفكرة في سياق أوسع من التطوير فأقول: إن المسعى المشترك لجميع الدول يرمي إلى بناء نظام عالمي فعال للأمن الدولي وان نزع السلاح هو إحدى النتائج النهائية لنشاط هذا "المشروع المشترك العالمي" ان صح القول. ولو نظرنا إلى عملية نزع السلاح من وجهة النظر تلك، لرأينا أن هناك حتى في هذا الوقت مشاكل شديدة الخطورة تلوح في الأفق.

المشكلة الأولى. ما هو مدى فعالية أنظمة الأمن الدولي وعمليات نزع السلاح الموجودة في الوقت الراهن؟ لو حكمنا على نوعية الأمن الدولي بمؤشر موضوعي لما تثيره مشكلة السكان من القلق في العالم يتجلى، على سبيل المثال، في عدد اللاجئين، لرأينا حينئذ أن عددهم قد ازداد عدة مئات من المرات في غضون السنوات العشر الماضية. وبينما كانت هناك، عام ١٩٨٣، ٩ بلدان في العالم هرب منها ٠٠٠ ٥٠ شخص، أصبح عدد البلدان ٣١ بلداً، بعد ١٠ سنوات. وأصبح عدد اللاجئين يعدّ بالملايين. أي أن عدد البلدان المتأثرة ازداد، كما يمكن أن نرى، ثلاثة أضعاف تقريبا، في غضون ١٠ سنوات لا غير.

يتعيّن، إذن، لدى تقييم فعالية عملية نزع السلاح والأمن الدولي، أن نتحلى بالشجاعة ونسلم بأن احتمال حدوث النزاع في العالم قد ازداد بدرجة كبيرة في العقود القليلة الماضية وأصبح الآن أعلى درجة. وقد أخذ يصبح واضحا اليوم أن هذا الاحتمال لا يقتصر فحسب على العوامل التقليدية، والأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل التي ظل التركيز على تخفيضها متواصلا طوال الربع الماضي من القرن. وليس أقل وضوحا أيضا، ان من العسير امكان اعتبار الأنظمة الحالية للأمن الدولي أنظمة فعالة انْ لم تقم بوقف عملية تصعيد التوتر.

لقد برهنتا عمليتا نزع السلاح وبناء أنظمة أمن دولية على نجاحها التام طيلة الـ ٤٠ عاما الأولى بعد الحرب. غير أننا، اعتبارا من منتصف الثمانينات، بدأنا نشهد عمليات جديدة تماما على المستوى العالمي: انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وانحلال حلف وارسو، واتجاهات أخرى لم تكن في التصور لدى انشاء الأنظمة الحالية للأمن الدولي. ويتزايد الوضوح الآن في أن الأنظمة الحالية للأمن الدولي وعمليات نزع السلاح التي جرى تنفيذها ضمن إطارها بحاجة إلى إعادة التفكير فيها وإلى تحسينها من أساسها.

وأحدث ما يؤكد هذا القول يمكن أن يُلاحظ في النزاع الذي يتزايد لهبه على الدوام في البلقان. فالنيران تستعر هناك بالرغم من جميع الجهود التي تبذلها هياكل الأمن الدولية. ولقد استمر هذا النزاع يتزايد طويلا منذ ذلك الوقت أمام أعيننا ذاتها ويتطور من نزاع محلي إلى نزاع اقليمي، وثمة مخاوف من احتمال تحوله في المستقبل القريب جدا إلى نزاع على نطاق قاري ومن الواضح تماما، أن نزاعات من هذا النوع ينبغي أن يُقضى عليها وهي في مراحلها الباكرة جداً - على المستوى الاقليمي، وينبغي أن يتم هذا من خلال أنظمة فعالة للأمن الاقليمي. وعند ذلك ينخفض كثيرا احتمال حدوث نزاع اقليمي يُصعد إلى نزاع قاري أو عالمي كالذي نشهد حدوثه اليوم في يوغوسلافيا السابقة.

المشكلة الثانية. ما الذي ستكون عليه الاتجاهات في احتمال النزاع على المستوى العالمي بين اليوم ونهاية هذا القرن؟ والجواب على هذا السؤال يمكن أن يوجد إذا سلَّمنا بأن الأنظمة الاقليمية والقارية والعالمية للأمن الدولي ومن بينها عمليات نزع السلاح تُنشأ بوجه عام على أساس المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للدول ومجموعات الدول التي تشترك فيها - أولا وقبل كل شيء على أساس مصالحها الاقتصادية، ولكن أيضا على أساس مصالحها الاقتصادية الجغرافية والمالية الجغرافية والاستراتيجية الجغرافية. ومن هنا، فإن الاتجاهات في احتمال حدوث النزاعات على المستوى العالمي حتى نهاية القرن سوف تتحدد إلى مدى كبير بالاتجاهات الاقتصادية الجغرافية في العالم السائدة في أواخر التسعينات.

لقد أصبح واضحا في غضون العقد الماضي أن الاتجاهات الاقتصادية الجغرافية العالمية تنعكس في تشكيل ثلاثة مراكز اقتصادية رئيسية جديدة - في أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية وجنوب شرقي آسيا. وربما شهد القرن القادم يقظة افريقيا أيضا. ولعل التشكل النهائي لملامح هذه المراكز الثلاثة من التأثير العالمي يتم استكماله في وقت يقع حوالي نهاية هذا القرن أو بداية القرن المقبل. وجلي تماما أن هذا السعي إلى توازن عالمي جديد للقوى الاقتصادية سيؤدي لا محالة إلى توازن استراتيجي عالمي جديد، بما في ذلك على صعيد أنظمة الأمن ومن بينها عمليتا التسلح ونزع السلاح.

وإذا ما نمت هذه الاتجاهات كان هناك من الأسباب كل ما يدعو إلى الاعتقاد بأن احتمال النزاع على الصعيد العالمي سينمو هو أيضا بحلول نهاية القرن وبذلك يضعنا أمام تحديات جديدة. وهذا يعني أن "المشروع المشترك العالمي" لبناء أنظمة للأمن الدولي وتطوير نزع السلاح يجب ألا يهدر أي وقت كي يستجمع أطراف قوته كلها لصياغة رؤية جديدة لتحديات أواخر التسعينات.

المشكلة الثالثة. اشتراك بلدان العالم الثالث في مفاوضات نزع السلاح. من المعترف به على نطاق واسع أن جميع المفاوضات الرئيسية لنزع السلاح ما فتئت تجري حتى الآن بين القوى الرئيسية في الغرب وفي الشرق دون اشتراك ممثلي العالم الثالث. فما هي درجة الإثمار التي سيكون عليها هذا النهج في نهاية التسعينات؟

بودي التكلم بالتفصيل عن قضايا الأمن في أوروبا وآسيا لكونهما أقرب إلى بلدي، جمهورية كازاخستان. بوسعنا في كازاخستان، الموجودة في وسط أوراسيا، أن نرى جيدا أن هناك عملية تأخذ مجراها في الغرب لبناء أنظمة جديدة للأمن الدولي تقوم على كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وموارد منظمة معاهدة شمال الأطلسي وهياكلها. أما في الشرق والجنوب الشرقي، فإن البلدان الآسيوية المنتسبة إلى مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي ستلتمس الطرق، فيما يبدو، لتحقيق التفاعل السياسي والعسكري داخل هياكلها ذاتها.

وليس من العسير أن نرى أن هناك صفا عموديا برمته من البلدان الموجودة في أوراسيا، من روسيا في الشمال إلى الهند في الجنوب، بما في ذلك بلدنا، ودول وسط آسيا في الاتحاد السوفياتي سابقاً، وايران وباكستان، لا ينتسب حتى الآن للشرق ولا للغرب. وبودي أن أسمي هذا الحزام السياسي الجغرافي المتواصل من البلدان المتمحورة حول خط الطول العمودي في وسط أوراسيا "حزام انعدام التيقن" أو "حزام التوقعات". فالبلدان الواقعة داخل "حزام انعدام التيقن" هذا تضم، على الرغم من تنوعها الداخلي، مجموعة متجانسة نسبيا من وجهة نظر طاقتها الكامنة على التأثير لا في ميزان القوى في آسيا وأوراسيا فحسب ولكن أيضا في الميزان السياسي الجغرافي العالمي. وان قضايا الأمن في أوروبا ولا سيما في آسيا والتفاعل بين المراكز الاقتصادية في أوروبا الغربية وجنوب شرقي آسيا سوف تعتمد بدرجة كبيرة على الكيفية التي تـُعرَّف بها هذه البلدان الموجودة في "حزام عدم التيقـُّن" السياسي الجغرافي أوضاعها وتوجـُّهاتها. ولا شك في أن أكبر هذه البلدان واقواها هي روسيا وأن الاختيار الذي تقوم به روسيا هو الذي سيحدد بدرجة كبيرة الاستقرار أو التغيرات في أوراسيا.

وعلى العموم، فلدى روسيا خيارات ثلاثة. الأول، أن تنضم إلى الهياكل الأوروبية الغربية، إلا أنه من غير المسموح لها في الوقت الحالي الدخول فيها. والثاني، أن تنضم إلى هياكل آسيا الشرقية، ولكن روسيا غير متوقـَّعة الوجود هناك أيضا. والثالث، ان توحد بلدان "حزام عدم التيقن"، على أساس التساوي بين الجميع، ضمن مجموعة خاصة - نظام أمن ثالث فوق القارة الأوراسية. أما البلدان الآسيوية الأخرى بما في ذلك بلدي - بلدان آسيا الوسطى الواقعة داخل "حزام عدم التيقـُّن" فأمامها خياران وحسب: أن تتجه إلى الشرق، أو أن تبني نظام أمنها الخاص وتحل داخله قضايا نزع السلاح.

غير أن مشكلة تغيير شكل نظامي الأمن ونزع السلاح في أوراسيا قد اتخذت، منذ انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحل ميثاق حلف وارسو هذا، مظهرا آخر لم يكن يوجد في السابق. فأغلبية الدول المستقلة حديثا من الكتلة الاشتراكية السابقة تفكر الآن أولا وقبل كل شيء في انشاء مواردها الخاصة بها للأمن الوطني. ومن الطبيعي تماما أن تعتمد على نفسها في المقام الأول، أي، على القوات المسلحة الخاصة بها، وبعد ذلك فقط على نظام للأمن وعلى الاشتراك في عملية نزع السلاح. كما لا يمكننا أن نستبعد احتمال أن تستعمل بعض البلدان عملية نزع السلاح كوسيلة لتحديث اسلحتها الخاصة.

وهذا الظرف من "الأمن الجديد المستقل ذاتيا" يفترض مسبقا وجود نمطٍ مختلف تمام الاختلاف لبناء أنظمة للأمن الدولي. ولن تنفع هنا ممارسة بناء هذه الأنظمة من القمة فما دون. ويحتمل، في هذه الحالة، أن يكون المنهج الأوفر حظاً في القبول هو البناء التدريجي للقوات المسلحة الخاصة بكل بلد تم انشاء نظام أمن اقليمي وأخيرا الانضمام إلى أنظمة الأمن الدولي الموجودة على الصعيد القاري أو العالمي وعمليات نزع السلاح ذات الصلة. ويستتبع هذا أن الوضع السياسي الجغرافي يعني أيضا اعطاء دور جديد للبلدان

النامية، أو بلدان العالم الثالث في عمليات نزع السلاح وبناء أنظمة للأمن الدولي. والظروف الراهنة تُمْلي وجوب أن تشدد الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى لنزع السلاح والأمن بدرجة أكبر على رعاية وانشاء أنظمة أمن اقليمية فعالة يمكننا القيام، على أساسها بعد ذلك، بتغيير شكل أنظمة الأمن الدولي القارية الموجودة حالياً أو بناء أنظمة جديدة.

إن دراسة قضايا الأمن في قارة أوراسيا تُبين أنه ينبغي إدراج بلدان العالم الثالث، أو البلدان النامية، على قدم المساواة، في جميع عمليات التفاوض لنزع السلاح. فسوف يساعد هذا في تجنب إضفاء الطابع الأيديولوجي المفرط على عملية نزع السلاح الأمر الذي يعتبر من الصفات التي تميز القوى الرئيسية وقد يبعث على نشوء رؤية جديدة للتحديات التي تواجه أنظمة الأمن الدولي ونزع السلاح.

إن بلدي، جمهورية كازاخستان، إذ يستند إلى آرائه الخاصة في القضايا الثلاث للأمن الدولي ونزع السلاح التي أشرت إليها، يشارك عن سابق قصد وبصورة نشيطة في جميع عمليات بناء أنظمة الأمن ونزع السلاح على جميع مستويات التعاون الدولي في أوراسيا. هناك، أول كل شيء، سياستنا في ادماج جهود ثلاث من دول آسيا الوسطى هي - كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان - لصيانة السلم والاستقرار، في آسيا الوسطى. وهناك، ثانيا، السياسة الاندماجية النشطة لكازاخستان ضمن كومنولث الدول المستقلة حيث اقترحنا اتحاداً أوراسيا على صعيد الأمن الدولي ونزع السلاح. وهناك، ثالثا، مبادرات كازاخستان لصالح عقد مؤتمر بشأن تدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا التي أيدتها قيادة الأمم المتحدة.وكانت لنا جولات متعددة من الاجتماعات، نتج عنها تشكيل فريق عامل، كما نعد لعقد مؤتمر لرؤساء الادارات الاقتصادية الخارجية لـ ٢٥ دولة تقريبا في القارة الآسيوية. وهذا جهد يُبذل على المدى الطويل لانشاء هياكل حديثة للأمن والتعاون سيكون من الممكن البدء ضمن اطاره مع مرور الوقت بمفاوضات لنزع السلاح بشأن القارة الآسيوية وهناك، رابعا، كما تعلمون، مشاركة كازاخستان في أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبرنامج الشراكة من أجل السلم، ومعاهدة عدم الانتشار ومحادثات ستارت الأولى ولجنة نزع السلاح.

وفي جميع الاجراءات العملية في السياسة الخارجية التي تقوم بها جمهورية كازاخستان بشأن قضايا الأمن الدولي ونزع السلاح، فانها تنطلق من مبدأين سبق أن أُلْمعت اليهما من مبادئ الرؤية الجديدة: أولا، من تفهم الاتجاهات الاقتصادية الجغرافية الجديدة، مرورا بتحسين "أنظمة الأمن الدولي الراهنة وبناء أنظمة جديدة، ووصولا إلى البحث عن نهوج جديدة لنزع السلاح"؛ وثانيا، "من بناء أنظمة أمن اقليمية، مرورا بتحسين وتغيير شكل أنظمة الأمن القارية، ووصولا إلى البحث عن طرق فعالة لتحسين أنظمة الأمن العالمي". وأعتقد أن هذا النوع من النهج نحو صياغة رؤية جديدة للأمن الدولي ونزع السلاح سيساعدنا في ايجاد استجابات ملائمة للتحديات الجديدة في نهاية هذا القرن وبداية القرن التالي. وإذا لم تجد هذه القضايا العامة طريقها إلى الحل فسنلقى دائما عقبات ومفاجآت ومشاكل تستعصي على الحل لدى محاولة التصدي لقضايا عملية محددة في نزع السلاح. وفي اعتقادي أنه لا مهرب لمؤتمر نزع السلاح من التعامل مع هذه القضايا التي وضعتها الحياة نفسها أمامنا وأنه بمرور الوقت سيجد الأجوبة الصحيحة لها.

وأود التشديد بوجه خاص على أن الاجراءات العملية لجمهورية كازاخستان على صعيد الأمن الدولي ونزع السلاح انما تستهدف أولا وقبل كل شيء الامتثال غير المشروط والكامل لجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية التي وقعناها في هذا المجال والتي نحن أطراف فيها. ان أعمالنا هي التي تتكلم عنا. لقد كنا، منذ خمس سنوات تقريبا، أول بلد من بلدان كومنولث الدول المستقلة يزيل جميع الأسلحة النووية التكتيكية من

أراضيه. وكانت كازاخستان أول من ينضم من الأطراف في بروتوكول لشبونة إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وبمرسوم من أول المراسيم التي أصدرها أول رئيس لدولتنا، أغلقنا منطقة سيميبالاتينسك لاجراء التجارب النووية، وهي احدى أكبر منطقتين في العالم. وفي نيسان/أبريل من العام الماضي استُكملت إزالة أكثر من ٢٠٠ ١ رأس حربي نووي للقذائف التسيارية غير القارية من أراضي جمهورية كازاخستان. وتراب كازاخستان الآن خال تماما من الأسلحة النووية. وان هذه الخطوات العملية التي قام بها بلدي وتقيُّدنا الراسخ بجميع الاتفاقات الدولية التي وقعت حتى الآن هي التي تجيز لنا إثارة الأسئلة عن الكيفية التي يتم بها، والأساس الذي يقوم عليه، البحث عن نهوج جديدة إزاء الأمن الدولي ونزع السلاح. وان هذا الموقف الراسخ من مواقفنا هو الذي يعطيني من الأسباب ما يدعو إلى أن أطرح على أنفسنا وعليكم الأسئلة التي أثرتها لتوي.

واني لمدرك تمام الادراك أن حل هذه القضايا الثلاث ربما كان يذهب بعض الشيء إلى أبعد من حدود اختصاص المشتركين في هذه الدورة واختصاص مؤتمر نزع السلاح بوجه عام، ولكن هذا الادراك الواضح هو بالدقة ما يحثني على التحدث اليكم بوجه خاص، لانني مقتنع بأن النجاح الحقيقي في عملية نزع السلاح يعتمد أولا وقبل كل شيء على الجهود الشخصية، والتجربة الفنية، ومواهب جميع الحاضرين في هذه القاعة، وإذا صح القول مجازاً، جميع من يعتبرون "صناع المشروع المشترك العالمي للأمن ونزع السلاح" دون كلل. كما أنني أدرك جيدا أن هذه القضايا الثلاث قد تذهب نوعا ما إلى ابعد من حدود الآراء التقليدية بشأن العمليات الحديثة لنزع السلاح ولكنني، عن طريق توسيع رؤية قضايا نزع السلاح وفقا للتحديات الجديدة، والخروج عن الإطار التقليدي لفهم نزع السلاح، والبحث عن أسس للرؤية الجديدة، حاولتُ توضيح الغرض من بياني اليكم في هذا اليوم.

إن الموقف الجديد المتولّد عن التغيرات العالمية العميقة التي حدثت في الثمانينات والتسعينات يواجه مؤتمر نزع السلاح بتحديات جديدة. وحتى لا نُترك عزّلا أمام هذه التحديات الجديدة، وكيما نتبين هويتها على الوجه الصحيح، علينا أن نجد رؤية جديدة لقضيتي الأمن الدولي ونزع السلاح. ومن هنا، وضمن هذه الظروف الجديدة، يكون نزع السلاح تسلحا برؤية جديدة لهذه التحديات. واني على ثقة من اننا سنجد الجواب الصحيح.

اننا نرحب باعادة انشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، داخل المؤتمر، ونلاحظ بارتياح بدء المفاوضات المتعددة الأطراف على هذا الصعيد. وتوجد في كازاخستان ثلاث محطات حديثة لرسم الاهتزازات، ورثناها من الاتحاد السوفياتي السابق، قادرة على تسجيل الظواهر الجوفية التي تحدث على بعد آلاف الكيلومترات في أي نقطة من الكرة الأرضية. ونقترح ادماج هذه المحطات في شبكة الرصد العالمية، إذ يمكن أن تكون أداة فعالة لرصد التفجيرات النووية صغيرها وكبيرها. ونناشد القوى الحائزة للأسلحة النووية. أن تمدد الوقف الطوعي لاجراء التجارب النووية إلى أن يتم توقيع معاهدة حظر التجارب كما ندعو الدول التي تواصل اجراء هذه التجارب أن تنضم إلى الوقف الطوعي.

الرئيس: أشكر رئيس كازاخستان على بيانه الهام وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وسوف أرفع الجلسة الآن لبضع دقائق كي يقوم الأمين العام للمؤتمر واقوم أنا بمرافقة الرئيس نازاربابيف وهو يغادر المؤتمر.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٥٥

السيدة بجيرك (النرويج): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبادر، أول كل شيء، إلى تهنئتكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. كما أود تقديم الاحترام إلى الأمين العام فلاديمير بتروفسكي وإلى نائبه السيد بنسميل، وأن أعرب عن امتناننا للمساعدة التي يقدمانها دون كلل أو فتور إلى الأعضاء والمراقبين في مؤتمر نزع السلاح.

هذه هي المرة الثانية التي يكون لي فيها شرف التحدث إلى مؤتمر نزع السلاح. وعندما تحدثت إليكم منذ سنة مضت أمكنني الإعراب عن التفاؤل فيما يتعلق بمفاوضات نزع السلاح على الصعيد العالمي. أما الآن، فبوسعي أن أرى أننا أحرزنا التقدم حقا. ويسرني أن مؤتمر نزع السلاح سيبذل جهداً إضافيا هذا العام لدفع الأعمال بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب قدما إلى الأمام. وتأمل حكومتي في أن يتوصل المؤتمر إلى حصيلة ايجابية بحلول نهاية هذا العام.

إن جهودنا لكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل تمارس الآن في ضوء خلفية من الحصيلة الناجحة جدا لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار الذي عقد في نيويورك في الشهر الماضي. ذلك أن معاهدة عدم الانتشار، التي أصبحت الآن دائمة، تشكل أهم عنصر في الحاجز الذي يوضع أمام انتشار الأسلحة النووية. وأن التمديد غير المحدد لمعاهدة عدم الانتشار المقترن بما قدمته الأطراف من إعادة تجديد التزاماتها بنزع السلاح النووي وبتعزيز عملية استعراض المعاهدة يبعث بإشارة بالغة القوة إلى المفاوضات الجارية الآن في مؤتمر نزع السلاح. وأن الالتزام الذي قدمته الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بإعداد معاهدة للحظر الشامل للتجارب بحلول عام ١٩٩٦ على أبعد تقدير، ينبغي أن يقدمه مؤتمر نزع السلاح أيضا. ولقد حمل مؤتمر معاهدة عدم الانتشار تعهدا متجددا قدمته الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تشجع تخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي بهدف نهائي هو إزالة هذه الأسلحة. ومهمتكم الآن هي البناء على أساس الانجازات التي تحققت في نيويورك.

ومما يؤسف له أنه لم يكن من الممكن اصدار إعلان نهائي عن مؤتمر معاهدة عدم الانتشار بشأن استعراض المعاهدة. غير أن عناصر ايجابية كثيرة برزت من ممارسة الاستعراض. كما رُسم أساس جديد في مجالات هامة تتصل بالدور الداعم الذي يتعين أن تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية إزاء معاهدة عدم الانتشار. إن تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيدعم هدف عدم الانتشار في حين يخفض عوامل المخاطرة المتولدة عن انتاج الطاقة النووية والبحوث فيها. وتم الاتفاق أيضا في اثنتين من اللجان الرئيسية بشأن الصيغة المتعلقة بالتناول المأمون للمواد النووية العسكرية وكذلك المدنية.

وقدم مؤتمر معاهدة عدم الانتشار أيضا حافزاً يلقى الترحيب لمزيد من إحراز التقدم في قضية ضمانات الأمن. وفي اعتقادنا أن هذه القضية ينبغي الاستمرار في متابعتها بدأب في مؤتمر نزع السلاح وبتعاون نشيط من الدول الحائزة للأسلحة النووية. فلم تعد للأسلحة النووية أي قيمة عسكرية. وتبرز الآن عمليا سياسة عدم البدء باستعمالها وذلك نتيجة لتغير شكل العلاقة بين الشرق والغرب. وقد أسهم في هذا التطور إزالة أكثر أنظمة الأسلحة النووية زعزعة للاستقرار وإزالة أوجه اختلال التوازن في الاتفاقية. وسوف نرحب بخطوات أخرى تتخذ إزاء خفض أهمية الأسلحة النووية وشأوها في تسيير دفة الشؤون الدولية. وينبغي لهذا التطور أن يدعم أساس الضمانات الرسمية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية ويعطيها

معناها الحقيقي. وفي هذا الصدد، فإننا نشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على ممارسة أقصى حد من الشفافية والانفتاح فيما يتعلق بترساناتها النووية، من جانب واحد أو من خلال إطار دولي ملائم، لدى مواصلة جهودها في نزع السلاح النووي.

إن استكمال معاهدة الحظر الشامل للتجارب يظل أهم واجب لمؤتمر نزع السلاح في المستقبل المباشر. والأعمال تتقدم باطراد إن لم يكن بسرعة. وهناك بنود صعبة كثيرة لها شأنها ينبغي حلها، وبعضها ذو طبيعة سياسية. وهذه هي النقطة التي ينبغي لنا الآن أن نبني على أساسها في مجال قوة الدفع التي ولّدتها معاهدة عدم الانتشار. هناك قرارات سياسية حاسمة تتصل، مثلا، بنطاق المعاهدة، يمكن وينبغي الآن اتخاذها دون مزيد من الإبطاء. وبمجرد إرساء البارامترات الأساسية فإن التفاصيل الأدق لنص المعاهدة سَيَسْهُل إنزالها في مكانها.

لقد ظل بلدي لسنوات كثيرة شريكاً لمؤتمر نزع السلاح في مجال رئيسي هو التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وقد استُكمل القدر الأكبر من أعمال التحقق الأرضية بفضل جهود لا تعرف الكلل بذلها الدكتور بيتر مارشال والدكتور أولا دالمان وفريق الخبراء العلميين.

ونذكر بارتياح أن الاختبار العالمي لنظام رصد سيزمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب - الاختبار التقني الثالث لفريق الخبراء العلميين. قد وُضع بنجاح موضع التشغيل على نطاق كامل في ١ كانون الثاني/يناير من هذا العام. وتشارك النرويج في هذا الاختبار عن طريق تقديم بيانات من بعض أكثر محطات الصفائف السيزمية تقدما في العالم. ويسرنا أن نذكر الدور النشيط للعلماء النرويجيين في تخطيط واستهلال الاختبار التقني الثالث لفريق الخبراء العلميين. وعلاوة على ذلك، تقدم النرويج المساعدة التقنية لكثير من البلدان لتمكينها من الاشتراك في هذه التجربة الهامة.

ومع التقدم المشجع للاختبار التقني الثالث لفريق الخبراء العلميين، نرى أن استحداث مكوّن سيزمي لنظام رصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب في المستقبل يمضي الآن قدما بصورة مرضية. ومن المهم الآن الشروع في اختبار واقعي للتكنولوجيات الأخرى المتوخاة لنظام الرصد. بحيث يمكن لنظام تشغيلي أن يكون مستعداً في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أنه تنبغي الاستفادة من نظام الاختبار التقني الثالث لفريق الخبراء العلميين بوصفه إطارا لهذه الاختبارات التي ينبغي بالطبع إجراؤها بطريقة لا تنتقص من الغرض الأوّلي للاختبار التقني الثالث لفريق الخبراء العلميين. وسوف يكون الهدف الإجمالي هو تطوير وإثبات أوجه تآزر مختلف تكنولوجيات التحقق في النظام النهائي لرصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

إن نظام التحقق الدولي ينبغي أن يموَّل دوليا، كيما يضمن توزيع منصف للتكاليف. وسوف يحول التمويل الدولي دون وضع أعباء اقتصادية لا مبرر لها على كاهل البلدان التي يُعتبر اشتراكها أمراً جوهرياً بغية تقديم تغطية عالمية ملائمة. ومن شأنه تيسير إنشاء محطات سيزمية جديدة في أماكن ملائمة. وعلاوة على ذلك، سوف يضمن إمكان تشغيل جميع المحطات وعُقد الاتصال حسب المعايير المطلوبة وإمكانية إبقاء تكاليف تشغيل النظام الدولي منخفضة الدرجة دون التضحية بالنوعية أو الكفاءة. ولعل الأكثر أهمية هو أن التمويل الدولي هو أفضل ضمان كي يظل نظام الرصد رادعاً فعالا ضد إجراء التجارب النووية سراً على الأمد الطويل. وسوف يضمن هذا التمويل إمكانية صيانة محطات الرصد في جميع البلدان المشتركة في المستقبل وفقا للمعايير الرفيعة المطلوبة، دون الاعتماد على الموارد المتاحة في كل بلد على حدة.

وأرى لزاماً عليَّ أن أغتنم هذه الفرصة لشجب أحدث تجربة نووية أجرتها الصين في ١٥ أيار/مايو، بعد فترة قصيرة من إنتهاء مؤتمر معاهدة عدم الانتشار الذي شدَّد على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تمارس منتهى ضبط لنفس في هذا الصدد. وينبغي أن تمتنع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن المزيد من إجراء التجارب.

ينبغي، بمجرد اكتمال مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب، أن يكون البند القادم ذو الأولوية في جدول الأعمال التفاوضي لمؤتمر نزع السلاح هو مشروع الاتفاق الذي يحظر انتاج المواد الانشطارية التي ترقى إلى مرتبة الأسلحة. لقد حمل إلينا مؤتمر معاهدة عدم الانتشار التزاماً جديدا بإجراء مفاوضات مناسبة بشأن هذه المعاهدة ويتطلع وفدي إلى مفاوضات مقبلة في مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية لوقف انتاجها. وبالرغم من تعقيد المضمون، إلا أننا نأمل في أن تكون لدى مؤتمر نزع السلاح القدرة على تجاوز هذه التعقيدات. إن الهدف بسيط، وهو وقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض انتاج الأسلحة في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تكون في متناول أيدينا معاهدة عالمية بحلول نهاية هذا القرن.

وتهتم النرويج اهتماما خاصاً بالتعامل الآمن والمُراقَب للمواد الانشطارية التي ما فتئت تستخدم لأغراض انتاج الأسلحة. ونتيجة لنزع السلاح النووي، يُفرج الآن عن مواد انشطارية مستهلكة في بيئة غير مأمونة. ويجب استنباط الطرق لحصر المخزونات الراهنة من مواد الأسلحة الانشطارية ضمن النظام الدولي لوقف الانتاج أو بصورة موازية له. وأود، في هذا السياق، أن أهنئ حكومة الولايات المتحدة لما قررته من افساح المجال أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية كي تفتش مخزوناً ضخماً من المواد الانشطارية تمت إزالته من أسلحة نووية مفككة.

لقد وُقعت اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي نصر أساسي لمؤتمر نزع السلاح من جانب ١٥٩ دولة منذ افتتاحها للتوقيع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وحتى الآن لم يصدِّق على الاتفاقية إلا ٢٩ بلدا. وهذا أقل كثيرا من عمليات التصديق الـ ٦٥ اللازمة للاتفاقية كي يبدأ نفاذها. ويعتقد بلدي أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي أداة بالغة الأهمية لضمان الاستقرار الإقليمي وكذلك الاستقرار العالمي. إنها تعلن لا قانونية فئة من أسلحة الدمار الشامل سهلة الاحتياز نسبياً ولكن يمكن أن تكون لها آثار مخرِّبة على السكان المدنيين. وإننا نهيب بجميع البلدان التي لم توقع اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتصدق عليها حتى الآن أن تفعل ذلك دون إبطاء.

لقد بُذل جهد ضخم طوال السنوات الثلاث الماضية لتوضيح إمكانيات إضافة بروتوكول تحقق إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونعتقد أن هذا العمل قد أعطى دلائل مواتية على الجدوى من تدابير للتحقق من شأنها تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتلزم مواصلة هذه الجهود بغرض التوصل إلى نتيجة في المؤتمر الاستعراضي التالي الذي يعقد في ١٩٩٦.

وينال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل أهمية مضافة مع إعادة هيكلة أنماط الأمن على الصعيد العالمي. ففي الشمال، استُعيض عن تكديس الأسلحة الناجم عن النزاع بين الشرق والغرب بنزع السلاح على نطاق واسع. ولكن التكديس المفرط للأسلحة في العالم الصناعي الذي حدث في الماضي ليس مثالاً ينبغي أن تحاكيه البلدان الآخذة الآن بأسباب التصنيع. فزيادة الشفافية في المسائل العسكرية والرعاية المنظمة للثقة فيما بين الدول هما عنصران أساسيان يُفضيان إلى مجتمع عالمي أكثر استقراراً يُحكم على نحو

أفضل. ولا يمكن لتراكم الأسلحة التقليدية إلا أن يزيد في أوار الشك المتبادل والتدابير المضادة. والمنافسة التي تنطوي على إمكانية احتياز أسلحة الدمار الشامل لها قدرة خاصة على دفع الاستقرار الإقليمي خارج نطاق السيطرة.

ولمؤتمر نزع السلاح دور كامن يتعين أن يقوم به في تخفيف دواعي القلق هذه. إن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يؤدي وظيفة هامة في زيادة الثقة الدولية بقدر ما تقدم الأمم الأعضاء في الأمم المتحدة تأييدها التام. وجلي، أنه ما زال يمكن القيام بالكثير لتحسين عمل السجل. وأن بند "الشفافية في التسلح" المدرج على جدول مؤتمر نزع السلاح. يقدم إحدى الفرص لزيادة تطوير مفهوم زيادة الانفتاح الدولي في مجال الأسلحة التقليدية.

نحن بحاجة، اليوم، إلى التركيز على تكديس الأسلحة التقليدية واستعمالها. وفي نزاعات عديدة تحدث في جميع أرجاء العالم، يوجد الملايين من المدنيين الذين هم ضحايا بريئة للحروب ممن يهجرون بيوتهم وبلدانهم هربا من الخراب الذي تسببه الأسلحة التقليدية.

غير أن ما تسببه الأسلحة التقليدية من الدمار والاضطراب لا يؤثر على الموقف الحالي وحده. فإن الآثار من حيث خراب الموئل، ضمن جملة أمور أخرى، من خلال استعمال الألغام على نطاق واسع. سيؤثر على أجيال كثيرة قادمة. وأن وضع نظام دولي يضبط الاستعمال غير المقيد للألغام المضادة للأفراد بغرض إزالة هذه الأسلحة بصورة نهائية سيكون معناه التقدم خطوة كبيرة إلى الأمام، وفي المقام الأول بالنسبة إلى شعوب العالم النامي.

إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن النزاعات المسلحة، الداخلية وكذلك النزاعات التي تحدث بين الدول يجب ويمكن تجنبها. وإننا لنجد يومياً ما يذكّرنا بهذا الواجب المحتم بالأنباء الواردة من يوغوسلافيا السابقة. ومن الاتحاد السوفياتي السابق. أو من الشرق الأوسط. إن تخفيض الأسلحة وتحديدها على الصعيد العالمي، وإن حظر أكثر الأسلحة إثارة للمقت وأشدها بدائية سيساعد الناس في جميع الأقاليم. ولكن اتفاقات تحديد الأسلحة الإقليمية ينبغي أن تلقى التشجيع هي أيضاً. وفي المناطق التي يلوح فيها النزاع، يمكن للترتيبات الرامية إلى كبح تدفق الأسلحة إلى الأطراف أن تكون أهم تدبير وقائي وأشدها فعالية. وقد شرع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في إجراء دراسة تثير الاهتمام عن نزع السلاح وحل النزاعات يمكن أن تسلّط ضوءاً جديداً على إمكانيات استعمال نزع السلاح بصورة أكثر ايجابية بوصفه أداة لمنع النزاعات وتدبّر حلها.

لقد تابع بلدي بنشاط أعمال المؤتمر لأكثر من عقد بعد أن تقدم لطلب العضوية في ١٩٨٢. ويظل من أسباب الإحباط العميق لنا ولغيرنا من المراقبين أن نكون غير قادرين على الاشتراك على النحو الكامل في مفاوضات هامة أيضا لمصالحنا الوطنية، وغير قادرين على أخذ مقعد كشركاء متساويين في المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وبشأن بند وقف الانتاج والبنود الأخرى في جدول أعمالكم.

وهناك الآن اتفاق دولي على نطاق واسع حول الحاجة إلى التوسيع. وقد اعتمدت الجمعة العامة في العام الماضي قراراً بشأن هذه القضية. وتدعو الحاجة الآن إلى توسيع نطاق الشراكة للتقدم بقضية نزع السلاح على الصعيد الدولي. من الضروري وجود مؤتمر موسع لنزع السلاح لتوسيع نطاق الشعور بملكية

معاهدات نزع السلاح التي يتفاوض المؤتمر بشأنها. وعلى كل حال، فالهدف هو تحقيق العالمية للصكوك القانونية التي سوف تشكل الحصن الحصين ضد أسلحة الدمار الشامل وأوجه الإفراط في تكديس الأسلحة.

الرئيس: أشكر وزيرة الدولة للشؤون الخارجية للنرويج على بيانها وعلى العبارات الرقيقة التي وجهتها إليَّ.

السيد أكرم (باكستان): سيادة الرئيس، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أعرب عن ارتياح وفد باكستان للطريقة البارعة التي وجّهتم بها أعمال المؤتمر طوال الأسابيع القليلة الماضية.

إن حضور الرئيس نور سلطان نازاربايف رئيس كازاخستان اليوم في هذا المؤتمر هو حقاً شرف لهذه الهيئة. وإن باكستان تنعم بعلاقات وثيقة وودية مع كازاخستان، حيث حظيت رئيسة الوزراء بوتو باستقبال مفعم بالحرارة من جانب الرئيس نازاربايف لقد استمعنا باهتمام شديد إلى بيان الرئيس نازاربايف. وإننا لنرحب بالخطوات الجسورة التي اتخذتها كازاخستان لتعزيز نزع السلاح النووي والأمن الدولي على الصعيدين الإقليمي والدولي معاً.

ونرحب أيضا، سيادة الرئيس، بوجود وزيرة الدولة للنرويج بيننا، ونحيط علماً ببيانها الهام.

وأود اغتنام هذه الفرصة أيضا للترحيب رسميا بزملائنا الجدد وهم السفير سيلسو لافير من البرازيل، والسفير آغوس تارميدزي من اندونيسيا والسفير انطونيو دي ايكازا من المكسيك.

لقد ابتدأنا هذا الجزء الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٥ بإحساس من التوقع المتجدد بإحراز تقدم في اتجاه نزع حقيقي للسلاح.

ومنذ تأجيل الجزء الأول من دورتنا، جرى تمديد معاهدة عدم الانتشار لمدة غير محددة. ولئن كان مؤتمر معاهدة عدم الانتشار قادرا على انجاز هذا الهدف، إلا أن الطريقة التي تم بها انجاز هذا القرار وفشل المؤتمر، للمرة الثالثة، في اعتماد وثيقة ختامية متفق عليها تستعرض تنفيذ المعاهدة هما من الدلالات على هشاشة التوافق في الآراء الذي يُعتمد عليه التقيد بالمعاهدة. فعدم الانتشار هو، في المقام الأول، هدف سياسي يجب تحقيقه من خلال الاتفاق السياسي للدول التي يعنيها الأمر. ولن يكون من الممكن التوصل إلى احترام عالمي أو غير محدد للمعاهدة بانتحال الأعذار لبعض الدول وبالضغط على دول أخرى عن طريق الحظر التمييزي. إن من المكن تعزيز عدم الانتشار عن طريق الاستجابة إلى المخاوف الأمنية لجميع الدول؛ لا عن طريق خطوات تزيد من تفاقم الأخطار على أمنها وبقائها.

إن باكستان تعتقد أن معاهدة عدم الانتشار هي أحد عوامل الاستقرار الدولي. إننا مغتبطون لتمديد المعاهدة. ولكن هذا لا يعني أن بوسعنا التغاضي عن الطابع التمييزي للمعاهدة. ولا تستطيع باكستان، بالنظر إلى مخاوفنا الأمنية الناشئة أساسا عن تهديدات داخل منطقتنا، أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار من جانب واحد.

إن الأمة الباكستانية برمتها عاقدة العزم على مقاومة وكبح التدابير الوحيدة الجانب والتمييزية التي ما فتيء بلدنا يتعرض لها لسنوات كثيرة جدا. وقد حاول بعض أصدقائنا، في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار أيضا، أن يساوي بين موقف باكستان وموقف بلدان أخرى دأبت على رفض معاهدة عدم الانتشار وحملت شبح الأسلحة النووية إلى مناطق كل منها. وأولئك المندوبون الذين ضغطوا كي تنعكس هذه المعادلات الخاطئة في وثائق المؤتمر الاستعراضي يعرفون بصورة جيدة تماما أن باكستان قد عملت بنشاط على تعزيز عدم الانتشار عالميا وإقليميا، وأننا أيدنا بنشاط أيضا المبادرات والمقترحات التي قدمها بلدهم من أجل اتخاذ تدابير لعدم الانتشار في جنوب آسيا. وهذه المبادرات والمقترحات ما تزال تنتظر المتابعة بتصميم وإنصاف من مقدمها.

وفي هذا السياق، أود استرعاء اهتمام مؤتمر نزع السلاح إلى التهديد الوشيك الذي يفرضه الانتاج المخطط والوزع الوشيك لقذائف تسيارية ضد باكستان. إن هذه الخطوة المشؤومة ستحول، فور اتخاذها، موقفا متوترا بالفعل في جنوب آسيا إلى بيئة يتوقف أمنها على ضغطة زناد. وسوف تكون باكستان مضطرة إلى اتخاذ خطوات مناسبة للرد على هذا التهديد الجديد المتزايد نوعيا على أمنها.

ومن الجوهري إعادة التأكيد، الآن، وبعد تمديد معاهدة عدم الانتشار لمدة غير محددة، أن الغرض من عدم الانتشار ومن معاهدة عدم الانتشار هو، في المقام الأول، تيسير تحقيق الهدف النهائي من النزع العام والكامل للسلاح النووي جنباً إلى جنب مع عملية لتحديد الأسلحة التقليدية. وهذه المقولة الأساسية لعدم الانتشار لا يمكن أن تـُبتسر عن طريق أنظمة أحادية الجانب مصممة لتجزئة العالم تجزئة دائمة بين من يحتجز لنفسه الأسلحة النووية ومن يـُحظر عليه ذلك. إننا نطلب أن تؤكد كل من القوى النووية في هذه الدورة للمؤتمر أن التمديد غير المحدد المدة لمعاهدة عدم الانتشار لن يفسر من جانبها على أنه يضفي الشرعية على احتجاز الأسلحة النووية لمدة غير محددة من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية.

والآن، وبعد أن انتهت الحرب الباردة، الآن وبعد أن ألقيت عقيدة الدمار الأكيد المتبادل، ظاهريا، في مزبلة التاريخ، لا يمكن صرف النظر عن تحقيق هدف النزع الكامل للسلاح النووي وكأنه حلم طوباوي. فالقوى النووية الخمس لا تحتاج إلى الأسلحة النووية كي تحافظ على أمنها سواء ضد بعضها بعضاً أو ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي الحقيقة، وحيث لا توجد أي مجابهات استراتيجية بين القوى الرئيسية، يجب أن تنتهز الفرصة المتاحة حاليا، لبناء قوة دفع ملـّحة لنزع السلاح النووي والحظر الشامل للأسلحة النووية، على غرار الحظر العالمي للأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق، لاحظنا بالقلق أن معاهدة محادثات ستارت الثانية قد لا يـُصدِّق عليها بسرعة أحد الأطراف أو كلاهما؛ وأن الدول الحائزة للأسلحة النووية، في حين تخفض كمـّيا حجم ترساناتها النووية، فإنها تـُمعن في تحسينها نوعيا، وإن هذه الدول تواصل مقاومة إجراء مفاوضات عملية في هذه الهيئة بشأن نزع السلاح النووي.

لقد اقترح وفد باكستان أن يقوم مؤتمر نزع السلاح على الفور بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. ويمكن أن تبدأ هذه اللجنة أعمالها باستعراض تنفيذ اتفاق محادثات سولت الثانية، ومن ثم، بوضع خطوط عامة للتدابير اللازمة لاستهلال مفاوضات بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن نزع السلاح النووي وذلك بفرض اعتماد برنامج يحدد الفترة الزمنية للإزالة الكاملة للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد.

وعلى مدى عقود ثلاثة تقريبا. ظلت معاهدة الحظر الشامل للتجارب تعتبر بوصفها صكا هاما في السعي إلى تعزيز نزع السلاح النووي وإلى عدم الانتشار النووي. غير أننا لسنا واثقين من أن هذا التوافق القديم العهد في الآراء يدعم فعلا مواقف بعض الدول في مفاوضاتنا بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب داخل هذا المؤتمر. إن بعض المواقف التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية هنا، والتي تؤكد الحق في مواصلة إجراء التجارب النوية بذريعة أو بأخرى، حتى بعد قيامها بإجراء المئات والآلاف من هذه التجارب، يثير أسئلة خطيرة حول التزامها بالتخلي عن مواصلة تطوير الأسلحة النووية.

لا ينبغي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب أن تتحول إلى معاهدة أخرى لحظر التجارب ابتداء من عتبة معينة. كما لا ينبغي أن تصبح مجرد صك آخر ضد عدم الانتشار الأفقي في حين يسمح للدول الحائزة للأسلحة النووية بالوسائل لمواصلة تطوير الأسلحة النووية. وإن وفدي سيقدم، في جلسة لاحقة، تحليلا أكثر تفصيلا لما يكمن في مواقف الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن نطاق معاهدة الحظر الشامل للتجارب من آثار على نزع السلاح وعدم الانتشار.

وبطريقة مماثلة، فإن الأهداف الأصلية لحظر انتاج المواد الانشطارية معرضة للخطر. فقد كان من المفترض في معاهدة المواد الانشطارية، حسبما اقترحت كندا في الأصل، وأقرت الجمعية العامة ذلك لسنوات، أن توقف انتاج المواد الانشطارية وتخفض المخزونات بصورة تدريجية، وبذلك تخدم هدفي عدم الانتشار ونزع السلاح كليهما. ولن يفيد الوقف البسيط إلا في تجميد الأمر الواقع الحالي، غير المتساوي والخطير في بعض المناطق.

إن مقدار المواد الانشطارية الذي تحتفظ به الدول الحائزة للأسلحة النووية هو، الآن، أكثر من كاف لبناء الآلاف من الأسلحة النووية الإضافية. وهو أمر يمكن أن يزيد من بروز عدم التماثل في ترساناتها النووية. وهناك مشاكل أخرى كثيرة لن يلبيها مجرد الإجابة عليها الوقف البسيط. وجميع هذه القضايا تتطلب المناقشة والتوضيح حين نبدأ بذل الجهود للتفاوض بشأن اتفاقية للمواد الانشطارية يكون لها معناها وتحظى بالقبول على المستوى العالمي.

وأود الإعراب، في هذا الصدد، عن عميق تقديري للسفير جيرالد شانون من كندا لمديح كياسته في الاضطلاع بمهمته كمقرر خاص للمواد الانشطارية. واليوم نود أن نوجه إليه تحية وداع ونقول له إن هذا المؤتمر، حين يتناول قضية المواد الانشطارية الصعبة، سيفتقده.

لقد أوصت الجمعية العامة منذ ١٥ سنة تقريبا بأن يقوم مؤتمر نزع السلاح بإبرام صك دولي ملزم بشأن ضمانات الأمن التي تُقدم إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وبعد سنين كثيرة من المناقشات العقيمة، جرى التصدي لهذه القضية في وقت مبكر من هذا العام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في سياق معاهدة عدم الانتشار. وشاركت أربع من هذه الدول في تقديم القرار ٩٨٤ لمجلس الأمن الدولي وهو القرار الذي يقدم ضمانات "ايجابية" تساعد ضد الاعتداءات النووية. وربما لم يكن مجرد صدفه عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق داخل مؤتمر نزع السلاح لإعادة إنشاء اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية.

وتشعر باكستان بالقلق من أن الاضطلاع بهذه الأعمال قد جرى خارج هذا المؤتمر الذي أعطيت له الولاية لإبرام صك دولي ملزم بشأن ضمانات أمن تقدم إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وكان موقفنا الثابت وما يزال يتمثل في أنه إلى أن ينخفض النزع الشامل للسلاح النووي يكون لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الحق في تلقي ضمانات موثوق بها من الدول الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وأن أي ربط بين ضمانات أمن تُعطى لإحدى الدول وبين الانضمام إلى معاهدة بعينها، معاهدة عدم الانتشار أو أي معاهدة غيرها، يشكل مساساً بميثاق الأمم المتحدة وعلى سبيل التحديد بالمبدأ المؤيد للمساواة في السيادة بين الدول والمادة ٥١ التي تمنح كل دولة الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فرديا أو جماعياً ومن خلال مجلس الأمن للأمم المتحدة أو خارجه.

إن وفد باكستان يحث على احياء اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية كي تستأنف النظر في وضع صك دولي ملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن التي تقدم إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وفي جزء أبكر من دورتنا بُرِّرت المقاومة للجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية بالاستجابة داخل مجموعة الـ ٢١ لإنشاء اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح. وباكستان لا تعترض على إنشاء هذه اللجنة المخصصة. غير أننا نعتقد أن نهج جانب العَرض، الذي ينعكس في تسمية هذه اللجنة، لا يرجح له أن يعزز أهداف تحديد الأسلحة التقليدية والاستقرار الدولي. إن التحديد الذي يُفرض من جانب واحد على نقل الأسلحة لا يمكن أن يصحح اختلال التوازن في مناطق حساسة في العالم. وعمليات الحظر التمييزية زادت في حالات كثيرة الخَطَر الذي يهدد السلم، وأكدت خَطَر الانتشار وأحبطت المبادرات لنزع السلاح وعدم الانتشار. وتحديد الأسلحة التقليدية يجب أن يتصدى للأسباب الجذرية لانعدام الأمن، المنبعثة عن أوجه النزاع والصراع والإدراك الحسي للتهديد بالخَطَر. وتحديد الأسلحة التقليدية يجب أن يُنشَد تعزيز التوازن والأمن فيما بين جميع الدول الإقليمية التي يعنيها الأمر. وسوف ينتهز وفدي أول فرصة سانحة ليقدم عرضا مفصلا لنهج ممكن لتحديد الأسلحة التقليدية نأمل أن ينتهجه هذا المؤتمر على نحو ايجابي.

وسوف يعرض وفد باكستان، قريبا، على نظر المؤتمر آراء ومقترحات أكثر تفصيلا فيما يتعلق ببعض البنود الأخرى في جدول أعمالنا. وفي غضون ذلك، نرى أنه ينبغي لهذا المؤتمر إنشاء لجان مخصصة لمواصلة إجراء مفاوضات عملية بشأن جميع بنود جدول أعماله تنبغي معاملتها على أساس من الانصاف وعدم التمييز.

الرئيس: أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

وأود اغتنام الفرصة الآن لتوجيه تحية ترحيب حارة إلى ممثل تركيا المعين حديثا، السفير اولوتشيفيك، الموجود معنا اليوم لأول مرة وأدعوه إلى إلقاء كلمته.

السيد اولوتشيفيك (تركيا): أرجو السماح لي، بادئ بدء، يا سيادة الرئيس أن أعرب باسم وفدي عن تقديري للقيادة الرائعة التي تجليتم بها في إدارة أعمال المؤتمر. واسمحوا لي بتوجيه الشكر إليكم على عبارات الترحيب الحارة التي تكرمتم بتوجيهها إليَّ توّاً.

لما كانت هذه هي أول مرة أقف فيها أمام هذه الهيئة الهامة فإنني أتعهد ببذل التعاون الشخصي مع جميع زملائي وكذلك مع أميننا العام الموقر، السيد بتروفسكي، وموظفيه في نشدان أهداف نزع السلاح الرفيعة وتحقيقها. وأوكد لهم أن وفدي سيواصل دعم أي جهد سوف يبذله هذا المؤتمر بهدف بلوغ عالم أكثر أمانا.

واسمحوا لي، أيضا، بالإعراب عما أشعر به من الاعتزاز إذ يتصادف موعد إلقاء أول كلمة لي في مؤتمر نزع السلاح مع الكلمة الهامة لسعادة نور سلطان نازاربابييف، رئيس كازاخستان الشقيقة.

إن تركيا، شأنها شأن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، علّقت أهمية كبيرة على نجاح حصيلة مؤتمر استعراضها وتمديدها وحاولت الإسهام في أعماله لهذه الغاية. وإن النتيجة التي خرجنا بها جميعا في الجزء من المؤتمر الذي يتعلق بالتمديد كانت على مستوى توقعات تركيا التي يمكن تعريفها باختصار بأنها إحراز التقدم في ترسيخ نظام عدم الانتشار النووي وتعزيز الآمال في نزع السلاح النووي.

والواقع، إن قرار التمديد لفترة غير محددة قد جاء جون إجراء تصويت لأن الأطراف جميعها شاءت التوصل إلى النتيجة ذاتها، ألا وهي وضع أقوى نظام ممكن لمعاهدة عدم الانتشار. ويستحق هذا القرار التقدير العالمي لأنه أقر وضع قيد دائم على التضاعف النووي. وإن الأهداف الرئيسية للمعاهدة فيما يتعلق بتعزيز نظام عدم الانتشار ستتحقق على وجه أفضل، في الواقع، من خلال المعاهدة الدائمة لعدم الانتشار. ونحن على اقتناع، في الوقت نفسه، بأن تحقيق النزع الكامل للسلاح النووي سيتوقف على التنفيذ الفعال للمعاهدة وعلى الامتثال التام لأحكامها.

والحصيلة الهامة الأخرى التي توصل إليها المؤتمر، بالاقتران مع قرار التمديد، أنه اعتمد، دون تصويت أيضا، المبادئ والأهداف لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وكذلك القرار المتعلق بتعزيز عملية استعراض المعاهدة.

وتنص مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي على أن نزع السلاح النووي بالصيغة الواردة في معاهدة عدم الانتشار، ينبغي أن ينفذ بتصميم. وباعتماد هذا القرار، أعادت الدول الحائزة للأسلحة النووية التأكيد على التزامها بأن تواصل المفاوضات بنية حسنة بشأن اتخاذ تدابير فعالة تتصل بنزع السلاح النووي. كما أنها تعهدت، فضلا عن ذلك، بخفض أسلحتها النووية وإزالتها في آخر المطاف. وفي هذا السياق، يدعو هذا القرار إلى استكمال المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، وكذلك إلى الشروع فوراً في مفاوضات تختتم في وقت مبكر بشأن اتفاقية تحظر انتاج المواد الانشطارية المستعملة في الأسلحة النووية أو أي نبائط متفجرة نووية أخرى.

والفرع المتعلق بقضية الضمانات والوارد في مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي يتمتع بأهمية حاسمة بالنسبة إلى تركيا. وإنني واثق من أنه بالإمكان تذكّر أن بلدي كان ضمن أول من شدد على الحاجة إلى آلية تحقق فعالة لمعاهدة عدم الانتشار. ولذلك، فإننا نرحب بأن مؤتمر نزع السلاح قد دعا إلى تعزيز الشفافية في أوجه الرقابة المفروضة على الصادرات التي لها صلة بالمواد النووية. ينبغي للدول، من خلال التدابير الوطنية القوية والتعاون الدولي، أن تحافظ على أعلى مستويات عملية من الأمان

النووي، بما في ذلك التصرف بالنفايات، وأن تتقيد بمعايير ومبادئ توجيهية في المسؤولية عن المواد النووية، والوقاية البدنية من المواد النووية ونقلها.

وفي هذا الصدد، فإننا نعتقد أن الضمانات المرتقبة الواردة في المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار مصممة على سبيل الحصر لغرض التحقق من الوفاء بالالتزامات التي تقدمها الدول الأطراف في المعاهدة بغرض منع انحراف الطاقة النووية عن الاستخدامات السلمية إلى انتاج الأسلحة النووية أو النبائط المتفجرة النووية الأخرى. وباختصار، فإننا نؤيد كل التأييد النهج المتعلق بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوارد في نص قرار المبادئ والأهداف. ولا شك أننا كنا سنزداد ارتياحا لو أُدرجت في نص القرار العناصر التي اتُّفق بشأنها في اللجنة الرئيسية الثانية للمؤتمر بشأن زيادة فرص وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المعلومات ذات الصلة وزيادة فرص الوصول المادي إلى المواقع ذات الصلة المتوخاة في برنامج الـ ٩٣+٢.

وترحب تركيا أيضا بالقرار المعتَمد بشأن تعزيز عملية استعراض المعاهدة. وأن بلدي سيتابع العملية التحضيرية والمؤتمرات الاستعراضية بكل انتباه وسيقدم إسهامات ايجابية.

ونذكر بابتهاج أنه تم، بعد حقبة الحرب الباردة، إحراز تقدم له شأنه في مجال نزع السلاح. ومع ذلك، فإننا ندرك في الوقت نفسه أن هناك واجبات هامة ما تزال أمامنا.

ونعتبر، في هذا السياق، أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، هو حدث تاريخي. ونعتقد أن هذا المؤتمر ستكون له آثار ايجابية على الجهود المبذولة كي تنال معاهدة عدم الانتشار الصفة العالمية. ولذلك، فإننا نود توجيه الدعوة مرة أخرى إلى تلك الدول المتبقية غير الأطراف في المعاهدة إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار الممدة لفترة غير محددة فتقبل، بذلك، التزاما دوليا ملزما قانونا بعدم احتياز الأسلحة النووية أو النبائط المتفجرة النووية وتقبل بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع أنشطتها النووية.

الرئيس: أشكر ممثل تركيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد تارميزدي (أندونيسيا): سيادة الرئيس، أرجو أن تسمحوا لي، في البداية، بالإعراب عن ارتياح الوفد الاندونيسي وهو يراكم، وأنتم ممثل كينيا - البلد الذي تنعم أندونيسيا معه بعلاقات ممتازة - ترأسون هذه الدورة العامة لمؤتمر نزع السلاح. والواقع أنه لا يمكن أن يكون هناك أنسب من دبلوماسي محنك في مثل وزنكم كي يترأس مداولاتنا في هذه الفترة الهامة من أعمال المؤتمر التي تدعو الحاجة فيها إلى حلّ بعض القضايا المعلقة. وأود أيضا أن أعرب، في الوقت نفسه، عن بالغ الامتنان لعبارات الترحيب التي وجهتموها إليّ في الجلسة العامة الأخيرة. والواقع أنه لم تكن تلك أول مرة يرحب بي في هذه الهيئة الجليلة لأنني عملت أيضا بوصفي رئيسا لوفد أندونيسيا إلى مؤتمر نزع السلاح من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٨. وأبعث بتحية امتنان أيضا إلى سلفيكم السفير فاتاني من إيطاليا والسفير كوروكوتشي من اليابان للطريقة الممتازة التي وجه بها مداولاتنا السابقة. واسمحوا لي أيضا باغتنام هذه الفرصة لتوجيه تحية ترحيب حارة

إلى السفراء المعينين حديثا من البرازيل وفنلندا والمكسيك وتركيا الذين ستسهم حصافتهم في رأيي، اسهاما كبيرا في بلوغ أهداف المؤتمر.

وأود الإعراب أيضا عن الخطوة الكبيرة التي أشعر أنني أنعم بها وأنا اتحدث إلى هذه الجلسة العامة بعد الاستماع إلى ذلك البيان الجامع الملهم لرئيس كازاختسان الذي أعتبر محتوياته فائقة الأهمية في توجيه المؤتمر نحو إنجاز واجباته التي عهد بها إليه المجتمع الدولي.

ويستلهم وفدي كذلك البيان الذي ألـقته وزيرة الدولة للشؤون الخارجية للنرويج.

لا يمكن أن أكون أكثر اتفاقا مما أنا عليه الآن على النقاط التي أثارها بعض المتحدثين ممن تكلموا في الجلسة العامة السابقة، بل وتكلموا اليوم، بما يفيد أن هذا الجزء الثاني من الدورة السنوية لنزع السلاح سوف يستضيء ولا شكّ بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها، ١٩٩٥، والذي توصلت خلاله الدول الأطراف إلى اتخاذ قرارات بشأن قضايا عديدة مثل تمديد معاهدة عدم الانتشار لفترة غير محدَّدة، وتعزيز آلية الاستعراض، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وبشأن الأهداف والمبادئ التي يتعيَّن أن تسعى الدول الأطراف في سبيل تحقيقها. وهناك ثلاث نقاط على الأقل يتعيَّن إلقاء الضوء عليها فيما يتعلق بمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، وتمديدها، ١٩٩٥. أولا، أن الدول الأطراف لم تتمكن في النهاية لسوء الحظ من التوصل إلى قرار يحظى بتوافق الآراء، بشأن تمديد المعاهدة لفترة غير محددة. ثانيا، أن الدول الأطراف لم تتمكن من إصدار أي وثيقة ختامية في نهاية المؤتمر، وثالثا، أن القرارات التي اتخذها المؤتمر تشكل حـُزمة. وبعبارة أخرى أنه لم يكن من الممكن اتخاذ أي قرار بشأن تمديد معاهدة عدم الانتشار لفترة محدَّدة لو فشل الطرفان المتعارضان في الاتفاق على وجوب ربـْط قرار التمديد بالقرارات الثلاثة الأخرى التي أشرت إليها فيما سبق.

إن فشل مؤتمر معاهدة عدم الانتشار، ١٩٩٥ في بلوغ التوافق في الآراء بشأن قضية التمديد وبشأن الإعلان الختامي كان ظاهرة أهم من أن يـُستطاع تجاهلها. ذلك أنه يبعث إلى المجتمع الدولي برسالة واضحة - شفـَّافة تشير إلى أن معاهدة عدم الانتشار ستظل نظاما قانونيا دوليا أشد ما يكون إثارة للجدل لا تنفك الدول الأطراف منقسمة بشأنه عندما يحين الوقت لتقييم تنفيذه. ويعتبر بعض الأعضاء فيها، كما ندرك ذلك جميعا، أنهم نفذوا المعاهدة تمام التنفيذ. في حين تشعر أغلبية الأعضاء، أن هناك الكثير مما يتعيَّن

عمله، ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي، قبل أن يستطاع القول بأن الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية قد أيدت الأحكام الواردة فيها وامتثلت لها امتثالا كاملا. وقد يقال إن الفشل في إصدار وثيقة ختامية ليس جديدا في تاريخ المعاهدة وعلى هذا فليست له أي أهمية بالنسبة إلى موثوقية معاهدة عدم الانتشار. ولكننا لا نشاطر هذا الرأي لأن ما حدث، في هذه المرة، إنما حدث في أكثر الفترات حسـُما من عمر المعاهدة التي كان ينبغي فيها انجاز عمليتيْ الاستعراض واتخاذ القرار بسلاسة إذا أريد لمعاهدة عدم الانتشار ألا تتضمن أية عيوب في تنفيذها. ومن هنا، يرى وفدي أن قرار تمديد المعاهدة إلى فترة غير محددة كان للأسف قرارا خاليا من المضمون إلى حد ما.

ولذلك فإنني لا أفشي سرا إذ أقول إن أندونيسيا لم تكن سعيدة تماما بنتائج مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، ١٩٩٥. لأننا إذا حكمنا انطلاقا من الأعمال التي جهدْنا في تأديتها، فإن وفدي وصل إلى استنتاج مفاده أن الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، هي الآن أقل التزاما منها في السابق بتحقيق هدف يفوق ما عداه من أهداف معاهدة عدم الانتشار، ألا وهو نزع السلاح النووي. بل أن ما يدعو إلى القلق بدرجة أشد أنه كانت هناك معارضة قوية أبْدتها الدول الحائزة للأسلحة النووية تتعلق بالتزامها بالاشتراك في مفاوضة مكتملة بشأن نظام دولي ملزم قانونا يُتفاوض تفاوضا متعدد الأطراف لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدَّها. وهو ما كان يعتبر إحدى النقاط الملحة الرئيسية التي تمنع المؤتمر من إصدار إعلان ختامي ينال توافق الآراء. كما لا يمكن للمرء تجنب أخذ الانطباع بأن تشديدا زائدا عن الحد قد وضع بشأن قضية التمديد وجانب عدم الانتشار في المعاهدة مما يصرف النظر بذلك عن قضية نزع السلاح النووي التي تعلق عليها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أهمية أكبر في حقبة ما بعد الحرب الباردة هذه.

إن وفدي، إذ يوافق تمام الموافقة على أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ولا سيما الأسلحة النووية، يفرض تهديدات خطيرة على السلم والأمن الدوليين، إلا أنه يواصل اعتقاده بأن نزع السلاح النووي ما يزال يمثل أعلى أولوية في جدول أعمالنا. لأن استمرار وجود هذه الأسلحة الرهيبة سيدعو لا محالة إلى الانتشار. ولذلك نرى أن نزع السلاح النووي هو الدواء الشافي الوحيد من الانتشار وكلما اسرعنا في تحقيقه كان ذلك أفضل. وأن ما يبدو من الافتقار إلى الجدية، والارادة السياسية من بعض الأوساط لمواصلة السعي إلى إجراء مفاوضات مخلصة النوايا في هذا المجال سينال ولا شك من موثوقية معاهدة عدم الانتشار وكذلك من الثقة في الدول الأطراف في الاتفاقية. وسوف يواصل وفدي تقدير مدى أداء المعاهدة بغية تقييم الخطوات الصحيحة التي يتعين اتخاذها في حالة عدم تمكن بعض الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، من التمسك التام والتقيد الأمين بالالتزامات المضطلع بها في إطار معاهدة عدم الانتشار. وبادئ بدء، فإن استعداد الدول الحائزة للأسلحة النووية للنزول عند الرأي الحصيف الجماعي لمؤتمر نزع السلاح في إنشاء لجنة مخصصة لضمانات الأمن السلبية سيكون الحالة الأولى المتصلة بصميم الموضوع. إن وفدي، وبعد إن تمَّ بتوافق الآراء، في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار ١٩٩٥، اعتماد الأهداف والمبادئ التي يتعيَّن أن تواصل الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار السعي إلى تحقيقها، لا يرى أي عقبات مهما كان شأنها تحول دون إنشاء هذه اللجنة المخصصة ولذلك فهو يأمل ألا تقف هذه الدول في سبيل التوصل إلى هذا التوافق في الآراء. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يعقب ذلك إنشاء هيئة فرعية أخرى بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وهو ما تعلق عليه مجموعة الـ ٢١ أهمية كبيرة.

ومما يدعو إلى الأسف، أن المبالغة في التشديد على جانب عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل أخذت تتجلى في مؤتمر نزع السلاح، سيما اذا قيَّمنا بصراحة سير المفاوضات في معاهدة الحظْر الشامل للتجارب ومعاهدة الوقف. أما عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، فهناك رغبة قوية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في وضع نطاق للمعاهدة لا يكون الحظْر فيه شاملا إلا بالنسبة إلى تلك الدول التي لم تقم بعد بتجريب هذه الأسلحة، في حين يفتح الإمكانية حتى الآن أمام الدول الحائزة للأسلحة لمواصلة إجراء التجارب مستعملة تقنيات متقدمة لا يمكن حظْرها بالمعاهدة. والحالة نفسها تنطبق أيضا على معاهدة الوقف، التي توجد بشأنها اتجاهات معينة نحو تضييق تفسير التقرير الذي اعده السفير شانون من كندا، المقرر الخاص لهذه القضية بدرجة تنتفي معها الحاجة إلى مناقشة المخزونات القائمة أيضا.

وفي هذا السياق، يود وفدي تذكير أعضاء مؤتمر نزع السلاح بألا يغيب عن ذهنهم أن اسم المؤتمر يوضح دون لبْس الأهداف التي سنجدُّ لتحقيقها، ألا وهي ابرام سلسلة من الاتفاقات القانونية لنزع السلاح، لا سيما تلك التي تنظم نزع أسلحة الدمار الشامل. والإخفاق في القيام بذلك سيفرض تحديا خطيرا لمبرر وجود مؤتمر نزع السلاح. وسوف يستتْبع تغيير اسمه إلى "مؤتمر عدم الانتشار"، وهو أمر يعتقد وفدي أن أي أحد منا، موجود هنا، لن يكون مستعدا للموافقة عليه.

واسمحوا لي أن اختتم بملاحظة إيجابية فأقول إن وفدي يقف مستعدا للاشتراك في أي حوار إيجابي في محاولة لصون سمعة هذا المؤتمر بوصفه الهيئة الوحيدة للتفاوض المتعدد الأطراف الذي يتناول نزع السلاح، والذي يعلق عليه المجتمع الدولي آمالا كبيرة. ووفقا لذلك، سنبذل أقصى ما في الوسع للمساعدة في ضمان ألا يحيد بصرنا أبدا عن الأهداف الحقيقية للمؤتمر وأن تظل هذه الأهداف في متناول أيدينا، بما في ذلك ابرام معاهدة الحظْر الشامل للتجارب في موعد لا يتأخر عن ١٩٩٦.

الرئيس: أشكر ممثل أندونيسيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

وقبل أن أعطي الكلمة للسفير شانون. أود الإعراب باسم المؤتمر وباسمي شخصيا كذلك عن الأسف لرحيله الوشيك عن جنيف بعد جولة من القيام بالواجب تدعو إلى الاعجاب. وإني على ثقة من أننا جميعا سوف نذكر بالامتنان إسهام السفير شانون في أعمال مؤتمرنا، وعلى الأخص بوصفه رئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في ١٩٩٠. ومنذ فترة أقرب عهدا ساعد في التوصل إلى نتيجة ناجحة في المفاوضات الصعبة والمتطاولة الأمد والتي أسفرت عن الاتفاق على ولاية للتفاوض بشأن حظْر انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، أو غيرها من النبائط المتفجرة النووية. وسوف نفتقد كثيرا ما يتحلى به السفير شانون من الالتزام والاستقامة. وإني واثق في أنكم جميعا تنضمون إليَّ في تمني كل السعادة في المستقبل للسفير شانون وأسرته.

السيد شانون (كندا): السيد الرئيس، أشكركم جزيل الشكر للعبارات الرقيقة التي وجهتموها إلى. وإني لأقدرها أكبر التقدير. ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي تتاح لي الفرصة فيها للتحدث في جلسة عامة منذ توليتم الرئاسة فإني أود بدوري أن أهنئكم بتوليكم هذا المنصب وادارتكم الكفؤة والفعالة لمداولتنا، لا سيما خلال بعض المناقشات الصعبة في الأسبوع الأخير من الجزء الأول من المؤتمر في نيسان/أبريل .

إني لواثق، وأنا أغادر مؤتمر نزع السلاح، من أنكم سوف تأذنون لي بإبداء بعض الخواطر الشخصية. إن المؤتمر الآن هو مكان يختلف جدا عما كان عليه عندما حضرت أول جلسة عامة شهدتها في ١٩٩٠. والواقع أنني، إن أسعفتني الذاكرة تماما، اعتقد أنني جلست في هذا المقعد عندما وصلت للمرة الأولى. وعندما أتطلع ورائي إلى السنوات الخمس ونصف السنة فإن أحداثا ثلاثة في عالم نزع السلاح تلوح بضخامتها: أحدها حدث داخل جدران هذه القاعة الرائعة واثنان آخران حدثا خارجها. أما عن الأول، فأنا أشير بالطبع إلى إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ١٩٩٢، التي استغرق التفاوض بشأنها أمدا طويلا والتي ينبغي مع ذلك أن تفضي إلى إزالة طبقة برمتها من أسلحة الدمار الشامل.

أما الحدثان الآخران اللذان يتمتعان بأهمية تفوق ما عداهما لأعمالنا هنا فكان نهاية الحرب الباردة والقرار الذي اتخذ مؤخرا في نيويورك بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لفترة غير محددة. لقد كانت نهاية الحرب الباردة أمرا مذهلا بسبب السرعة التي حدثت بها بمجرد أن بدأت موجة مد التغيير تفعل فعلها. وأود أن أعود لاحقا في هذه الملاحظات إلى النتائج المباشرة التي كانت لهذا الحدث على أعمال هذا المؤتمر. غير أني أود، بادئ بدء، أن أركز على آثار تمديد معاهدة عدم الانتشار لفترة غير محددة بالنسبة لأعمال نزع السلاح بوجه خاص وبالنسبة لمحافل نزع السلاح الأخرى.

إن معاهدة عدم الانتشار، التي بدأ نفاذها منذ ٢٥ عاما، ما فتئت تمثل حجر الزاوية لسياسة الأمن الكندية. فما هي إذن آثار التمديد غير المحدد الفترة بالنسبة لكندا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية؟ إن الكسب الوحيد والأهم لكندا هو أن المعاهدة الآن معاهدة دائمة - لا مجموعة من الأحكام المؤقتة غير المؤكدة التي ينبغي أن نكرر العودة إليها من وقت لآخر. وفي الوقت نفسه، أرسينا في المعاهدة المسؤولية. وهذا أداء له أبعاد تاريخية في نظرنا. والتحدي الرئيسي الذي يواجه المعاهدة الآن هو دفع عضويتها شبه العالمية قدُما في الطريق إلى نيـل التأييد العالمي.

ونتيجة للقرارات التي اتخذت في نيويورك، تتعهد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، بتعزيز عملية الاستعراض. وسوف تبدأ هذه العملية بلجان تحضيرية في ١٩٩٧ و١٩٩٨ و١٩٩٩ قبل أن يتم الاستعراض الرسمي التالي في عام ٢٠٠٠. وهذا الالتزام الجديد يعني زيادة السرعة وعدد مرات استعراض التعرض للمحاسبة الذي يستهدف زيادة سرعة نزع السلاح النووي ومنع الانتشار.

إن أحد الانجازات التي لها شأنها في إعلان المبادئ لمعاهدة عدم الانتشار كان اعتماد برنامج عمل يتطلب تصميم الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة بذل الجهود المنظمة والمرحلية بخفض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي بهدف إزالة هذه الأسلحة في آخر المطاف. وهذا التزام يلقى شديد الترحيب تقدمه الدول الحائزة للأسلحة النووية. للتعهد بدرجة أكثر تماسكا وأكثر هيكلية بنزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج العمل يـُلزم جميع الدول الأطراف إلزاما واضحا باستكمال مفاوضات معاهدة الحظـْر الشامل للتجارب في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦. وقد كانت معاهدة الحظر الشامل للتجارب بالنسبة إلينا ومنذ أمد طويل هدفا مشتركا. ولكننا قبلنا الآن جميعا أن تكون للمفاوضات نهاية محددة. ويجب أن نضمن للالتزام أن ينال الاحترام. كما أن برنامج العمل يـُلزمنا بحزم أن نباشر فورا ونستكمل في وقت مبكر المفاوضات بشأن معاهدة الوقف وفقا للبيان الذي أدليت به أمام مؤتمر نزع السلاح في ٢٣ آذار/مارس من هذا العام وللولاية الواردة فيه.

لقد أحرزنا بالفعل تقدما راسخا في التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وقد تم قدر كبير من العمل المثمر في تطوير نظام الرصد الدولي. وتدعو الحاجة إلى مزيد من الصقل. وتتبقى قرارات هامة يتعين اتخاذها في مجالات التنظيم، وبدء النفاذ، والنطاق، والمدة، والانسحاب. ويجب اتخاذ هذه القرارات قبل نهاية هذا العام. وإلا، فإن التزامنا في نيويورك سيكون معرضا للخطر.

إن من واجب جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح تهيئة أفضل الظروف المواتية الممكنة لإنجاح اختتام مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وفي ذلك السياق، عليَّ أن أقول إن القرار المؤسف الذي اتخذته جمهورية الصين الشعبية للمضي في إجراء تفجير نووي جوفي في لوب نور في ١٥ أيار/مايو لا يتسق بأي شكل مع هذا الواجب. لقد سمعنا تأكيد الحكومة الصينية أن الصين أجرت نسبيا تجارب معدودة إذا قورنت بالدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. ولكن كيف لإجراء التجارب النووية، في الوقت ذاته الذي نسعى فيه بكل مشقة للوفاء بما وعدنا به العالم، أن يتفق مع "منتهى ضبط النفس" الوارد في المبدأ ٤(أ) من إعلان مبادئ معاهدة عدم الانتشار؟ إن الدول الحائزة للأسلحة النووية ملتزمة كلها بما تعهدت به من "منتهى ضبط النفس". وعليها أن تسلك سلوكا مسؤولا إذا كان لها أن تفي بهذا التعهد.

سيادة الرئيس، لديَّ اهتمام خاص، كما تعرفون، وكما أشرتم إلى ذلك، بنجاح التفاوض بشأن معاهدة تحظر انتاج المواد الانشطارية لاستعمالها في الأسلحة النووية وفي النبائط المتفجرة النووية الأخرى. ولقد قدرت ما أتاحه لي المؤتمر من الفرصة في سبق الاشتراك المباشر في انجازاتنا الجماعية التي تمت حتى الآن. ولقد قدَّرت في شتى مشاوراتي وعملي بوصفي منسقا خاصا ما قدمته لي الوفود، الأعضاء وغير الأعضاء معا، من الدعم والمساعدة. وفي الشهر الماضي، في نيويورك، سلمت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بإلحاح الحاجة إلى معاهدة للوقف في اعتمادها إعلان المبادئ. وإني لأحث الوفود على مضاعفة الجهود في اتجاه إبرام معاهدة للوقف. فهل هناك من الأسباب ما يدعو لعدم إبرامها في أسرع وقت ممكن بعد ضمان معاهدة الحظر الشامل للتجارب؟

من الواضح أن هناك عملا يتعين القيام به في مجالات أخرى كذلك. فضمانات الأمن التي قدمتها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في الجلسة العامة الختامية للمؤتمر في ٦ نيسان/أبريل ، نالت الترحيب. ولكنها كانت أحادية الجانب في طابعها، وبالتالي، عرضة للتغيير من جانب واحد. ولئن كان قرار مجلس الأمن ٩٨٤ المؤرخ في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ قد زاد من الطابع الرسمي للالتزام الذي قدمته الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلا أنه لم يف بآمال كثير من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي تنشد تعهدات ملزمة. وأسجل بالارتياح أن إعلان المبادئ يدعو إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لتقديم الضمانات إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

وأخيرا، يجب أن نواصل بحث سير عمل هذا المؤتمر وفعاليته. لقد انتهت الحرب الباردة. ولكن هل مؤتمر نزع السلاح مجهز لتأدية الواجب الماثل أمامنا؟ هل يستطيع الاستجابة بصورة فعالة للاحتياجات المتغيرة لأعضائه؟ إذا تحدثت عن رأيي الشخصي فإني مقتنع بأن الحاجة تقضي بإلقاء نظرة طويلة وصارمة على بعض تقاليد مؤتمر نزع السلاح ابتداء من هيكل المجموعات الجغرافية. وفي حين أن هذا الهيكل يفيد بعض الأغراض إلا أنه يمنع في معظم الأوقات إجراء حوار حقيقي بشأن القضايا الهامة. إنه يضع القناع على وجه المؤيدين والمعارضين، بحيث تجري المداولة في أغلبية الأوقات في الظلام. وفي حين أن آلية المشاورات الرئاسية ربما كانت وسيلة مهدئة أثناء الحرب الباردة - وهي الآن المحفل الرسمي الوحيد لتبادل الآراء بين المجموعات - إلا أنها آلية مصطنعة وغير مثمرة.

وأسارع إلى القول أن هذا ليس انعكاسا لصورة أي ممن تولوا الرئاسة في الماضي أو يتولونها في الحاضر. ففي وقت ما أو آخر عملنا جميعا وسوف نعمل هناك. إن نظام المجموعات هو شيء ورثناه جميعا عن حقبة ماضية. دعونا نحرر أنفسنا من هذا الأثر المتخلف عن الماضي. دعونا نتناول الاختلافات بيننا بصورة مفتوحة ومباشرة.

لقد أصبحت على إدراك بالغ لأوجه النقص في هيكل المجموعات خلال المشاورات بشأن الوقف. ولكنني اكتشفت أيضا بعض الطرق الممكنة للمضي قدما. مثال ذلك أنني، في مناسبات ثلاث، دعوت الأعضاء إلى الاجتماع خارج المجموعات الثلاث. وأعتقد أن المشتركين وجدوا هذه الاجتماعات مثمرة ونافعة لعمل المؤتمر ككل. وتلك، على وجه اليقين، كانت التعليقات التي سمعتها. وإني لأبعث بالتقدير إلى المشتركين الذين اشتركوا في تلك الممارسة عن طيب خاطر مع النتائج التي أمكن لنا تحقيقها.

وفي سياق معاهدة عدم الانتشار دعت كندا أيضا إلى عقد اجتماعات للتجمعات غير التقليدية، وكانت أيضا عملية رحب بها الكثيرون وأسفرت عن نتائج راسخة. وقد بيَّنت هذه التجارب لي أنه ينبغي لنا جميعا تقبل، النهوج الجديدة إجرائيا وموضوعيا معا إذا كان للمؤتمر أن يبقى وثيق الصلة بموضوعه وفعالا وفي طليعة من يبذلون الجهود لتناول أكثر القضايا إلحاحا للأمن الدولي.

وأود الاعراب أيضا عن أسفنا المتواصل والعميق لعدم تمكن مؤتمرنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قائمة البلدان التي تتعين إضافتها إلى عقوبته المحددة جدا. وبمجرد التوصل اليه، فإن هذا الاتفاق سيجعل مؤتمر نزع السلاح هيئة أكثر موثوقية عندما نتقدم لاستكمال المفاوضات الهامة الماضية قدما والشروع في مفاوضات جديدة. وسيعكس عن كثب أكبر بيئة لنزع السلاح في نهاية هذا الألفية. ونواصل الاعتقاد أنه لا يمكن تبرير الحصرية بعد الآن. وتواصل تأييد مبدأ ادراج جميع الدول التي تقدمت رسميا بطلب للانضمام عن طريق تحديد موعد معين للوقف ووفقا للاجراء المرعي.

هناك أسئلة أخرى نود طرحها. هل ما تزال قاعدة التوافق في الآراء مفيدة، لا سيما في سياق مؤتمر موسع لنزع السلاح؟ إن التوافق في الآراء هو الممارسة المتبعة في معظم البيئات التفاوضية ولكن الدول تحجم عن تقييد أيديها بجعله قاعدة.

لا أود لمؤتمر نزع السلاح أن ينحرف عن الأعمال الهامة الماضية قدما بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب أو معاهدة الوقف بإجراء تشريح لدستورنا وللقواعد والممارسات التي نعمل في إطارها. ولكن دعونا نُعد دراسة السبب الداعي إلى عمل الأشياء بالطريقة التي نعملها بها. إن القواعد والاجراءات هي أدوات ولكنها ليست أغراضا بحد ذاتها. إن كانت تساعد في أعمالنا دعونا نتمسك بها أما إن اعترضت الطريق فلنرمها خارجا.

أيها الزملاء أود أن أختتم بياني بشكركم جميعا لما قدمتموه من تأييد وتشجيع طيلة فترة عملي في مؤتمر نزع السلاح، لا سيما في الشهور الـ ١٦ الماضية بوصفي منسقا خاصا. وأتمنى لكم التوفيق جميعا في الأعمال التي توجد أمامكم.

الرئيس: أشكر ممثل كندا على بيانه وللعبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ستار (استراليا): السيد الرئيس، أود انتهاز هذه الفرصة لتهنئتكم رسمياً كما أود، باسم وفدي، أن أشكركم لعملكم الذي لا يعرف الكلل في سبيل تعزيز أهداف هذا المؤتمر. واسمحوا لي أيضاً أن أرحب بالقادمين الجدد من السفراء وأعرب عن عميق الأسف لرحيل السفير شانون وأوجه تحية تقدير لجهوده المتواصلة والماهرة التي بذلها لترسيخ المفاوضات بشأن الوقف.

في ٩ شباط/فبراير من هذا العام طرحت أمام مؤتمر نزع السلاح عناصر نهج استراليا إزاء مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب لعام ١٩٩٥. وقد آن لنا، ونحن نقترب من النقطة المتوسطة لدورتنا التفاوضية لعام ١٩٩٥، أن نقوم بالتقييم.

لقد تغيرت البيئة السياسية التي كنا نعمل فيها تغيراً ملحوظاً منذ اختتام الجزء الأول من دورتنا لعام ١٩٩٥ في ٧ نيسان/أبريل ومع سلسلة القرارات التي تم التوصل الى اتخاذها فيما بين الدول الـ ١٧٥ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي اشتركت في مؤتمر الاستعراض والتمديد.

وفي تلك المناسبة، أكدت الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي - وجميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية - دون لبس أو إبهام وأعادت تجديد التزامها بتحقيق الرؤية المنصوص عليها في المعاهدة لعالم خال من الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، توطد عدم الانتشار النووي في موقعه الملائم بوصفه المعيار اللازم للسلوك الدولي المقبول الى الأبد. ولهذه الإنجازات التاريخية آثار ايجابية لأعمالنا في مؤتمر نزع السلاح.

وينبغي أن يكون لذلك تأثير على وتيرة المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل وعلى فعاليتها. فللمرة الأولى تنضم الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في الموافقة على برنامج عمل لنزع السلاح النووي يتضمن كنقطة موضوعية أولى "... أن يستكمل مؤتمر نزع السلاح المفاوضات بشأن معاهدةٍ للحظر الشامل للتجارب تكون عالمية ويمكن التحقق منها على الصعيد الدولي وبصورة فعالة في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦". وكان استعمال كلمة "برنامج" متعمداً. فنحن لا نتحدث عن مجرد آمالٍ أو طموحات، أو أشياء قد تحدث أو قد لا تحدث. بل نتحدث عن التزامٍ بخطوات عملية.

كما أن اختيار عبارة "في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦" كان متعمداً أيضاً. فهدفنا الجماعي هو إبرام معاهدة الحظر الشامل في أقرب وقت ممكن حرفياً، مع تنبيهٍ حازم ضمني من الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، بأن عام ١٩٩٦ هو آخر موعد يمكن السماح فيه بأن يأخذ الإبرام مجراه الطبيعي.

أود، لدى التحدث عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، أن أؤكد مدى أهمية أن يوجد، بالنسبة الى سعينا الجماعي، مناخ يفضي الى تقدمٍ سريع وثقة متبادلة من حيث التزامنا بالهدف. وأرى لزاماً علي، في هذا السياق، أن أعيد تأكيد القلق البالغ الخطورة الذي تنظر به حكومتي الى استمرار إجراء التجارب النووية الصينية، بما في ذلك التجربة الأخيرة التي أجريت في الفترة اللاحقة فوراً لاتخاذ قرار تمديد معاهدة عدم الانتشار لفترة غير محددة. وقد انتهك هذا الفعل لا الروح الايجابية فحسب، ولكن أيضاً معيار عدم الانتشار الذي أعيد تأكيده بالوضوح كله في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار.

إن استراليا تعارض إجراء التجارب النووية معارضة مطلقة. وإن مواصلة إجراء التجارب في وقت تبرهن فيه جميع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية فعلاً على منتهى ضبط النفس، كما ترد الدعوة الى ذلك في إعلان مبادئ وأهداف معاهدة عدم الانتشار، لا يمكن أن تتفق تمام الاتفاق مع المواقف الوطنية المؤيدة لنزع السلاح النووي.

وأود أن أقترح، وأنا أنتقل الى الجوانب الهامة لعملية التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، إنه إذا كان لنا أن نبدو بمظهر الجدية في عزمنا على الانتهاء في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز بالتأكيد عام ١٩٩٦، فمن الواضح بما لا مزيد عليه إنه يجب أن يتوفر لنا توافق في الآراء قبل وقت أطول من اللازم بشأن ما الذي نسعى الى حظره، اي يجب أن يكون هناك اتفاق بشأن مسألة النطاق. وأن المزيد من طول التباطؤ سيكون أدعى الى السخف وسيبرهن دون غموض على الافتقار الى الإلتزام بهدفنا.

ويعتقد وفدي أن الانتهاء من مسألة النطاق يمكن أن يتحقق بدرجة فائقة.

ونعتقد أن لجنة التفاوض أخذت تتبين وجود تحرك يمكن ادراكه بوضوح نحو التلاقي. وكان من دواعي ابتهاجي، في نهاية الجزء الأخير من دورة ١٩٩٥، أن ألاحظ التأييد الواسع من حيث المبدأ لمفهوم وضع مادة بسيطة وقطعية بشأن نطاق المعاهدة طبقاً للخطوط التي قدمتها استراليا في الوثيقة CD/NTB/WP.222 المؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٩٥. وقد شعرنا بالسرور عندما أعلنت الولايات المتحدة أولاً ثم المملكة المتحدة تأييدهما لهذه الصياغة.

وفي جانب له صلة بذلك، فإن جزء الاستعراض من مؤتمر معاهدة عدم الانتشار شهد تسجيل بعض آراء هامة تتعلق بالمقترح الداعي الى استثناء التفجيرات النووية السلمية من أوجه الحظر المنفذة في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وفي مؤتمر ضم الى مدى كبير الجزء الأكبر من المجتمع الدولي الذي نقوم باسمه بالتفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، أمكن التوصل الى توافقٍ في الآراء بشأن قول ما يلي:

"إن الفوائد الممكنة من الاستخدامات السلمية للتفجيرات النووية لم يثبت وجودها، بل قد جرى الافصاح عن مخاوف جدية من العواقب البيئية التي يمكن أن تنجم عن انبعاث نشاطٍ اشعاعي عن هذه الاستخدامات ومن خطر احتمال حدوث انتشارٍ للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، لم تتلق الوكالة الدولية للطاقة الذرية أي طلبات لتقديم خدمات تتصل بالاستخدامات السلمية للتفجيرات النووية منذ بدء نفاذ المعاهدة. ويلاحظ المؤتمر أيضاً أنه ليس لدى أي دولة طرف برنامج نشط للاستخدام السلمي للتفجيرات النووية. ويوصي المؤتمر، لهذا السبب، أن يأخذ مؤتمر نزع السلاح هذا الموقف وأي تطورات إضافية في الاعتبار لدى التفاوض لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب".

وبصرف النظر عن عدم صدور إعلان نهائي للاستعراض عن مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، إلا أن الصيغة المقبولة توضح عدم وجود تأييد دولي لخلق حالة خاصة ترمي الى استبعاد التفجيرات النووية السلمية من الحظر المفروض على إجراء التجارب.

ولا أود إعادة ملاحظاتي التي أبديتها في ٩ شباط/فبراير بشأن ضروب الأفكار التي انبثقت عن اختلافات الرأي داخل هذا المؤتمر والتي ستجعل من المستحيل، في رأي استراليا، التوصل الى توافقٍ في الآراء بشأن النطاق. غير أنني أحث الوفود على التفكير بإمعان قبل أن تواصل، في هذه المرحلة البالغة الحسم من المفاوضات، الترويج لأفكار من شأنها إما الإفراط في توسيع مفهوم معاهدة الحظر الشامل للتجارب أو إضعافه.

إن وفدي يعترف بالاهتمام الخاص للدول الحائزة للأسلحة النووية بقضية النطاق. والإعتراف بهذا الاهتمام المحدد يرتبط، بالطبع، بهذه الدول نفسها التي تقبل بمسؤولية معينة عن الموافقة على نهجٍ للنطاق قادر على كسب القبول الواسع.

وإنني، بحزم، أطرح الرأي القائل بأن الحاجة الى هذا الاتفاق بين الدول الحائزة للأسلحة النووية أخذ يصبح متزايد الإلحاح وإن هذه الدول ينبغي أن تبذل جهداً رئيسياً على امتداد فترة شهور الصيف القادمة لتذليل قضايا النطاق. وما لم يتحقق ذلك ويتمكن المؤتمر من التوصل الى اتفاقٍ سريع بشأن النطاق، فإننا لن نتوصل الى نتيجةٍ تتمشى مع التزاماتنا.

وأود أن أقترح أن تعيد الدول الحائزة للأسلحة النووية دراسة مواقفها بشأن النطاق في ضوء الحقيقة الجديدة التي أوجدها التمديد غير المحدد المدة لمعاهدة عدم الانتشار. لقد أصبح العالم مكاناً أكثر أمناً نتيجة القرار المبدئي والشجاع الذي اتخذته ١٧٠ دولة غير حائزة للأسلحة النووية مشتركة في المؤتمر. وتتطلع تلك الدول الآن الى اسهام تقدمه بالروح نفسها الى صياغة الترتيبات لضمان نطاق معاهدة الحظر الشامل للتجارب التي تعزز بقوة هدف إيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية وتعزز معيار عدم الإنتشار النووي الذي أصبح الآن ضارب الجذور.

وفيما يتعلق بالأعمال القائمة الآن في الجزء الحالي من دورة ١٩٩٥، فإن وفدي يعتبر أن عمل الفريق العامل المعني بالتحقق هو محط الاهتمام المركزي. ومن الممكن تماماً، في الأسابيع الأربعة المتبقية من هذا الجزء من الدورة، كما أنه من المهم لاستراتيجية سير المفاوضات، أن نتخذ سلسلة من القرارات تتصل بنظام الرصد الدولي والتفتيش الموقعي. ولئن كانت الأعمال في تهذيب النصوص ضرورية، إلا أن التقدم الحقيقي الذي نحتاج الى إحرازه سوف ينبثق من اتخاذ القرارات ومن الفريق العامل. وإننا نؤيد باخلاص عزم السفير نوربرغ على أن يجعل الفريق من مواجهة المسائل الأساسية أولويته المحورية.

أما نظام الرصد الدولي فمعروض علينا في النص المتداول، ونتيجة لأعمال النصوص وأعمال الخبراء طوال الشهور السابقة، سلسلة من الخيارات لاتخاذ القرار بشأن أسلوب إنشاء نظام الرصد الدولي بما في ذلك إعداد محطات الرصد والمجموعات المختلطة منها التي يتعين إدراجها في شتى شبكات الرصد العالمية؛ وبشأن التمويل؛ وبشأن درجة تجهيز البيانات المستمدة من نظام الرصد الدولي الذي تقوم به المنظمة المركزية.

وهذه القضايا معقدة. ولكن الخيارات، وآثارها، والمواقف التي تعتمدها الوفود حالياً بشأنها واضحة بدرجة كافية. وإذا كنا نملك الجدية حول إحراز التقدم بشأن المعاهدة فينبغي أن نأخذ على عاتقنا مهمة التقدم من مرحلة إعادة إعلان المواقف الى المهمة الأقل مدعاة الى الارتياح، ولكنها الأكثر اتصافاً بالطابع العملي، وهي تحقيق التلاقي وتحقيق نتائج تفاوضية متفق عليها.

وفيما يتعلق بالتفتشيات الموقعية، فإن أعمال الداعيين الثلاثة الى عقد الجلسات أبرزت، بالمثل، مجموعة من القضايا المترابطة التي يحتاج الفريق العامل بشأنها الى مزيدٍ من تضييق شقة الفوارق، وهي قضايا مثل: الدور الممكن لاتخاذ إجراءٍ للتشاور والتوضيح؛ أصول وأساس طلب إجراء التفتيش الموقعي؛ الدور الممكن للتقييم التقني بعد طلب للتفتيش؛ وكيف يتعين إطلاق الإشارة لإجراء تفتيش موقعي (إجراء الضوء "الأحمر" أو "الأخضر" والأغلبية المقتضاة). ويحتاج الفريق الآن الى إيجاد طريق لاستكشاف وتطوير نهجٍ مفاهيمي يوضع في شكل مجموعة كاملة بغية دفع الأعمال النقية الى الأمام. وعندئذ قد تجد الوفود أن من الأسهل التسليم بنقاطٍ محمية حالياً في النقص المتداول ولكنها لا تتسق مع حصيلة التوافق في الآراء.

وسيكون من النافع، في مناقشة نظام الرصد الدولي ومناقشة التفتيش الموقعي كلتيهما، لو مُثلت الوفود بصورة متوائمة على مستويات ملائمة لنواياها المعلنة في عقد الاتفاقات وتشجيع الإسراع في إحراز التقدم.

وكما يتضح من ملاحظاتي بشأن النطاق، فإننا لا نقترح الاسترخاء بشأن القضايا القانونية والمؤسسية. ويتفق وفدي، بشكل خاص، مع الذين ينظرون الى أحكام المعاهدة بشأن المنظمة المقبلة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب على أنها تركيز واعد للعمل. وهناك عدد من الأحكام التنظيمية - بما في ذلك الأحكام التي تتناول مقر المنظمة وعلاقتها الوظيفية بالوكالة الدولية للطاقة الذرية - قد تهيأت في رأينا للتلاقي.

وفي الختام أود أن أقول إننا وجدنا ما يشجع في استئناف النشاط العملي الطابع في هذا الجزء الثاني من الدورة. وإن هيكل أفرقة العمل والصياغة البالغ التعقيد والبالغ المرونة والتركيز مع ذلك، والذي استحدث في الجزء الأول من هذه الدورة جعلنا نبدأ بداية مرضية. وأود أن أسجل تقديرنا بوجه خاص لأعمال الرؤساء والموظفين الآخرين وكذلك للجهود التي بذلتها الوفود المؤيدة التي جعلت لهذا الهيكل هدفاً. غير أن علي أن أذكر انه لئن كان للهيكل والنشاط أهميتهما فإن إنجاز التلاقي والنتائج المتفق عليها هي الحاسمة. وإن قدرتنا الجماعية على إدارة هذه العملية في غضون الأسابيع الأربعة التالية وما بعدها ستكون برهاناً بليغاً، في اتجاهٍ أو في آخر إذا جاز لي القول، على التزامنا برؤية النتائج وتصميمنا على ذلك.

الرئيس: أشكر ممثل استراليا على بيانه وللعبارات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة.

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالعربية): السيد الرئيس، أود بادئ بدءٍ أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح متمنيا لكم كل النجاح في مهمتكم، خاصة وأنكم مندوب دائم لدولة أفريقية شقيقة عضو في مجموعة الـ ٢١، وأود كذلك أن أرحب بالزملاء الجدد الذين انضموا إلينا مؤخراً وهم سفراء أندونيسيا والبرازيل وفنلندا وتركيا، كما أعبر عن الشكر والتقدير للسفير شانون سفير كندا لمبادراته واسهاماته القيمة في أعمال مؤتمر نزع السلاح وآخرها جهوده التي لا تعرف الكلل من أجل التوصل الى

صيغة تحظى بتوافق في الآراء على التقرير الذي أعده كمنسق خاص لحظر انتاج المواد الإنشطارية والذي وافق عليه المؤتمر في الجزء الأول من هذه الدورة وهو التقرير الذي يشكل ولاية اللجنة الخاصة المعنية بهذا الموضوع.

ولا شك أن البيان الذي ألقاه أمام المؤتمر صباح اليوم فخامة رئيس كازاخستان يعتبر اسهاماً هاماً في عمل مؤتمر نزع السلاح وهو ما سوف نستفيد منه في مداولاتنا القادمة.

سيدي الرئيس، منذ أسابيع قليلة مضت اختتمت في نيويورك أعمال مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة منع الانتشار النووي، وبينما يوجد من هم مرتاحون للنتائج التي توصل اليها المؤتمر والمتمثلة في نجاح هذا المؤتمر في اعتماد ثلاثة قرارات وبصفة خاصة قرار التمديد ثم قرار إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، فإنه يوجد على الجانب الآخر من هم غير راضين عن النتائج التي أسفر عنها ذلك المؤتمر، وذلك بالنظر الى إخفاق المؤتمر لدى عملية الاستعراض في اعتماد إعلان ختامي. لقد كنا في مرحلة التحضير للمؤتمر نصمم على أن يتم الاستعراض أولا ثم ينظر المؤتمر في قرار التمديد بعد ذلك. وكانت مصر ترى أن هذا المؤتمر فرصة نادرة لاتخاذ خطوات حاسمة نحو تأمين ايجاد عالم خال من الأسلحة النووية أو التهديد النووي بما في ذلك على المستوى الإقليمي. وللأسف فإن هذه الفرصة قد مرت الآن دون انتهازها ولم تتغير الأوضاع في مجال نزع السلاح وظلت كما كانت قبل المؤتمر، مع فرض واقع جديد يتمثل في استمرار وجود خمس دول نووية معترف بها لها مطلق الحق في أن تظل دولاً نووية الى الأجل الذي يراه أي منها مناسباً، بينما تنتظر باقي الدول التي نبذت طواعية الخيار النووي بدون حماية قانونية ملزمة وفعالة في حالة الاعتداء عليها أو التهديد بذلك سواء من الدول النووية الخمس المعلنة أو الدول النووية غير المعلنة والتي لم تنضم للمعاهدة، وأشير بصفة خاصة الى الوضع في الشرق الأوسط. هذا الوضع يا سيادة الرئيس مؤسف للغاية وبعيد تماماً عن روح ونص معاهدة منع الانتشار كما أنه لا يحقق التطبيق الكامل للمادة السادسة وبعد انقضاء ٢٥ عاماً على دخول المعاهدة حيز النفاذ. وقد كان ذلك، بالاضافة الى قلقنا من الوضع في الشرق الأوسط، من بين الأسباب الرئيسية التي جعلت مصر لا توافق على قرار التمديد اللانهائي وهذا ما عبرنا عنه يوم ١١ أيار/مايو في نيويورك بعد اعتماد القرارات الثلاثة والقرار المعني بالشرق الأوسط ولا زالت لدينا مخاوف من أن هذا القرار بشأن التمديد اللانهائي قد يؤدي الى نوع من الاسترخاء في عملية نزع السلاح النووي خاصة في ضوء مقاومة بعض الدول النووية تضمين المقرر الثاني الخاص بالمبادئ والأهداف إطاراً زمنياً محدداً للإلتزام بما أشار اليه هذا المقرر ببذل الجهود المنتظمة والمتزايدة لخفض الأسلحة النووية على المستوى العالمي وصولاً الى الهدف النهائي الذي أشار اليه نفس القرار ألا وهو الإزالة التامة لتلك الأسلحة كما جاء ذلك في الفقرة ٤(ج) من منطوق المقرر المشار اليه.

وبالرغم من المخاوف التي أشرت اليها فإن مصر ستستمر في دعم عملية نزع السلاح النووي من أجل عالم أكثر استقراراً، وسوف تظل أولويتنا الأولى هي نزع السلاح النووي الشامل، وفقاً لقرار الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة SSOD1 وسنستمر في العمل على تحقيق هذا الهدف على الصعيدين الدولي والإقليمي مع استمرارنا في نفس الوقت في العمل من أجل نزع السلاح الشامل والكامل.

إن القرار بشأن دعم عملية استعراض معاهدة منع الانتشار بالإضافة الى القرار بشأن المبادئ والأهداف الخاصة بمنع الانتشار النووي ونزع السلاح قد تم صياغتهما لتحلية وتسهيل اتخاذ قرار التمديد اللانهائي. إن المبادئ والأهداف التي يتضمنها القرار الوارد بالوثيقة NPT/CONF.1995/32/Dec.2 لها آثارها المباشرة على عمل مؤتمر نزع السلاح وهو المحفل الذي من وجهة نظرنا يجب أن يناط به في المجال النووي مسؤولية أساسية نحو ترجمة ما تضمنه هذا القرار الى معاهدات متعددة الأطراف وملزمة من الناحية القانونية. ففي مجال نزع السلاح النووي طالبنا منذ زمن بعيد بأن يلعب مؤتمر نزع السلاح دوراً اساسياً وذلك اتساقاً مع جدول أعماله وولايته، وأود هنا، على ضوء نتائج مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة منع الانتشار النووي، أن أذكر بالطلب التي تقدمت به مجموعة الـ ٢١ ومن ضمنها مصر بالمطالبة بإدراج بند مستقل على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي وإنشاء لجنة مخصصة للتفاوض حول معاهدة لنزع السلاح النووي دون تأخير. ونأمل - من أجل دعم نظام منع الانتشار - اختتام المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية عام ١٩٩٥ رغم أن مؤتمر نيويورك حدد نهاية ١٩٩٥ حداً أقصى لذلك، وموقفنا هو اختتام المفاوضات بشأن هذه المعاهدة خلال هذا العام ولن يتعارض ذلك مع ما اتفقنا عليه في نيويورك من اختتام المفاوضات بشأن هذه المعاهدة قبل نهاية عام ١٩٩٦، ونأمل ألا تخلق بعض الوفود عوائق مصطنعة لتبرير أي تأخير في هذه المفاوضات. ونحن نشعر بالارتياح من أن القرار بشأن المبادئ والأهداف قد تناول موضوع حظر إنتاج المواد الإنشطارية تحت عنوان نزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد فإن وفد مصر قد أكد مراراً عدم جدوى التفاوض حول نظام لحظر انتاج المواد الإنشطارية يقتصر فحسب على انتاجها مستقبلاً. ونحن نرحب بالتوصل الى توافق الآراء الذي انعكس في القرار الذي تم اعتماده بدون تصويت في مؤتمر معاهدة منع الانتشار الأخير والذي يقضي بتناول موضوع المواد الإنشطارية من منظور نزع السلاح النووي.

وفي مجال ضمانات الأمن فإننا نرحب بأن القرار الذي حظي بتوافق الآراء بشأن المبادئ والأهداف والذي تم اعتماده بدون تصويت يؤكد أن الخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن في هذا المجال ليست كافية، حيث نص القرار على أنه "يتعين النظر في خطوات إضافية لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية الأطراف في معاهدة منع الانتشار النووي أو التهديد باستخدامها ضدها". وبما أن هنا اتفاق كامل على أن هذه الخطوات، أقتبس من نفس القرار، "يمكن أن تأخذ شكل صك دولي ملزم قانوناً" وهو ما طالبت به مجموعة الـ ٢١ مراراً وتكراراً فإنه يتعين على مؤتمر نزع السلاح الإسراع بإعادة إنشاء لجنة ضمانات الأمن، والتي يجب أن تبدأ العمل فوراً للتفاوض حول هذا الصك. ومن المهم هنا ملاحظة أن الغالبية العظمى من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي شاركت في مؤتمر ١٩٩٥ قد أحاطت علماً فقط ولكن دون أن ترحب سواء بقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٤ أو الإعلانات من جانب واحد المقدمة من الدول النووية الخمس في آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٥.

سيدي الرئيس، على ضوء استمرار وجود عوائق تحول دون قيام مؤتمر نزع السلاح بإنجاز أي تقدم بشأن موضوع الشفافية في التسلح، فإن لوفد مصر بضع ملاحظات. كانت مصر دائماً ولا تزال تطالب بشفافية كاملة في مجال التسلح، ذلك أن ولاية اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح لم تشر فقط في الدورات السابقة الى الأسلحة التقليدية بل كانت تشير أيضاً وبعبارة واضحة لا لبس فيها الى أسلحة الدمار الشامل وأدعو الأعضاء الموقرين الى القراءة الجيدة لقرار الجمعية العامة رقم ٣٦/٤٦ لام الذي انبثقت منه ولاية تلك اللجنة. ثم إن المقرر ٢ لمؤتمر استعراض وتمديد معاهدة منع الانتشار النووي بشأن الأهداف

والمبادئ قد أشار في الفقرة ٤(ج) من المنطوق الى "السعي الحثيث من جانب الدول النووية الى الخفض التدريجي للأسلحة النووية على المستوى العالمي بهدف إزالة تلك الأسلحة"، أما الأسلحة النووية، بالإضافة الى جهود "جميع الدول" من أجل "نزع السلاح الشامل والكامل تحت رقابة دولية فعالة". وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه دون الشفافية الكاملة في المجال النووي وتسجيل كل خفض في المخزونات المعلنه من البداية، ومن ثم فإن ولاية اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح يجب أن تكون واضحة فيما يتعلق بالمجال النووي بالإضافة الى أسلحة الدمار الشامل الأخرى، هذا بالإضافة الى الأسلحة التقليدية، لأن هذا القرار يدعو الى إنشاء سجل لسبع فئات من الأسلحة التقليدية يضاف اليها المخزون والإنتاج الوطني والتكنولوجيا المتقدمة ذات الاستخدمات العسكرية. إن جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح يجب أن تعمل هذه الولاية إعمالاً كاملاً بشكل كامل ودون انتقائية إذا كان هناك نوايا حسنة لإحراز تقدم بشأن هذا البند.

سيدي الرئيس، لقد سعت مصر منذ دورة الجمعية العامة لسنة ١٩٩٤ من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وانضمامنا المبكر لمعاهدة منع الانتشار النووي والمبادرات المصرية العديدة في هذا المجال خير شاهد على جهودنا في هذا المجال. وعلى الرغم من ذلك فإن عقبة واحدة تمنع دون تحقيق هذا الهدف في المنطقة، إن اسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لديها مرافق نووية وترفض إخضاع تلك المرافق لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أنها ترفض حتى الآن الإنضمام الى معاهدة منع الانتشار النووي في إطار زمني محدد. ولا توجد أي دولة أخرى في الشرق الأوسط في مثل هذا الوضع، كما أن هذا الوضع لا يبشر بالأمل في المستقبل وخاصة مع وجود مشاكل وتحديات كثيرة يتعين التغلب عليها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، ونحن نرى أن إنشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل يعتبر من تدابير بناء الثقة التي من شأنها أن تعجل بمسيرة السلام وتوفر الضمانات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، فمن غير المقبول أن تشعر الدول التي نبذت بوضوح الخيار النووي في المنطقة بالأسف لاتخاذها هذا القرار أو بأنها ضللت وأن انضمامها لمعاهدة منع الانتشار لم يخدم مصالحهما الأمنية، ولذلك نحث من هذا المنبر على أن، تكون هناك متابعة للقرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر معاهدة منع الانتشار يوم ١١ أيار/مايو، ونأمل أن تقوم جميع الدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار النووي، واقتبس، "ببذل قصارى جهدها لتمكين الأطراف الإقليمية من تحقيق الإنشاء المبكر لمنطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل ايصالها في منطقة الشرق الأوسط". وهذا القرار، سيدي الرئيس، يعد بوجه عام انعكاساً للمبادرة التي اتخذها الرئيس حسني مبارك بشأن إنشاء تلك المنطقة في نيسان/أبريل ١٩٩٠.

واتساقاً مع ما تقدم اسمحوا لي أن أذكر مؤتمر نزع السلاح باختصار بالأحكام الأساسية للقرار بشأن المبادئ والأهداف التي اعتمدت في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة منع الانتشار النووي والتي لها مردود خاص على الأوضاع في الشرق الأوسط وإنشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية. إن هذه الأحكام يتعين تنفيذها ورصد هذا التنفيذ خلال نظام الرصد المحسن بدءاً من عام ١٩٩٧. فأولاً تشير الفقرة الأولى من القرار بشأن المبادئ والأهداف الى أن "الإنضمام العالمي لمعاهدة منع الانتشار النووي يعتبر أولوية قصوى". وفي إطار منطقة الشرق الأوسط فإن هذه الفقرة تشير الى اسرائيل حيث إنها هي الدولة الوحيدة التي تقوم بتشغيل مرافق نووية غير خاضعة للضمانات. وثانياً، تشير الفقرات من ٥ الى ٦ من نفس القرار، التي تتناول موضوع المناطق الخالية من الأسلحة النووية، الى أن إنشاء هذه المناطق، وأقتبس، "خاصة في مناطق التوتر مثل الشرق الأوسط بالإضافة الى تشجيع إنشاء مناطق خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل يجب باعتبارها موضوعاً ذا أولوية"، الخ. وهناك فقرات أخرى عديدة ذات صلة بهذا الموضوع لسنا في

مقام الاشارة اليها هنا. غير أننا نأمل أن تتم ترجمة توافق الآراء الذي يبدو قائماً حول تلك الأهداف والمبادئ الى خطوات وإجراءات محددة، وإن مصر من جانبها سوف تستمر في بذل كل الجهود لضمان تحقيق ذلك.

وأخيراً أود أن أعبر عن خيبة أملنا فيما يتعلق بالمداولات التي تمت في الدورة الأخيرة للجنة هيئة نزع السلاح في أيار/مايو ١٩٩٥ والتي أعقبت مباشرة انتهاء مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار النووي، لأولئك إذ أن الذين دعموا التمديد اللانهائي لمعاهدة منع الانتشار النووي على اساس أنها سوف تعطي دفعة لنزع السلاح النووي قد ثبت خطأهم في أول مناسبة تلت اختتام مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة منع الانتشار النووي. ونأسف بصفة خاصة للأداء الضعيف في لجنة نزع السلاح بشأن قضية نزع السلاح النووي.

إن الأشهر القادمة هنا في مؤتمر نزع السلاح سوف تظهر إذا كان من الممكن أن نقوم بالبناء على النتائج التي حققها مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي. إن عملنا في مؤتمر نزع السلاح يجب أن ينظر الى المستقبل في أن نحقق وبنية حسنة جميع التعهدات ذات الصلة التي اعتمدت في مؤتمر معاهدة منع الانتشار لعام ١٩٩٥. إن وفد مصر لديه الرغبة الأكيدة في التعاون مع الآخرين لتحقيق الهدف النهائي الذي دعا إليه المقرر، ألا وهو نزع السلاح النووي وصياغة معاهدة بشأن نزع السلاح الكامل والشامل تحت رقابة دولية فعالة.

الرئيس: أشكر ممثل مصر على بيانه وللعبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد نياغو (رومانيا): سيادة الرئيس، لقد طلبت أخذ الكلمة لمجرد إعلام مؤتمر نزع السلاح أن البرلمان الروماني صدق مؤخراً على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وقد تم اعتماد قانون التصديق رقم ٤٠ ذي الصلة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥. وسوف تقدم السلطات الرومانية بعد فترة وجيزة صك التصديق الى الأمين العام للأمم المتحدة الوديع لهذه الاتفاقية.

إن هذا القرار يبين عزم رومانيا القوي على تأييد الأهداف الكريمة لاتفاقية الأسلحة اللاإنسانية، وكذلك على تحمل مسؤولية الاشتراك في الإجراء السياسي الرامي الى ضمان حياة وسلامة آلاف الناس ممن يقتلون أو يجرحون بهذه الأسلحة في حين يتجنب الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة.

كما أود إعلامكم أن الحكومة الرومانية بلغت المرحلة الأخيرة من دراسة إمكانية إعلان وقفٍ طوعي على تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد وهناك قرار بهذا الصدد ينتظر صدوره في وقت قريب.

الرئيس: تنتهي بذلك قائمة المتحدثين الموجودة لدي لهذا اليوم. فهل يرغب أي وفد آخر في التحدث في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة لممثل الصين.

السيد شا (الصين) (الكلمة بالصينية ومترجمة عن الانكليزية): سيادة الرئيس، إني لمغتبط إذ أراكم تواصلون ترؤس أعمال الجزء الثاني من المؤتمر. وإني على اقتناع بأن هذه الدورة ستحرز تقدماً له شأنه من خلال الجهود المشتركة لجميع الوفود. كما أود انتهاز هذه الفرصة للترحيب بالسفراء القادمين حديثاً من البرازيل واندونيسيا والمكسيك وفنلندا وتركيا، والإعراب عن الأسف للرحيل الوشيك لسفير كندا.

لقد تحدث للتو عديد من ممثلي بلدان تحميها مظلات نووية وتنتمي الى أحلاف عسكرية، مشيرين بالذكر الى التجربة النووية التي أجرتها الصين مؤخراً. وأود هنا إعادة تكرار موقف الحكومة الصينية بشأن هذه المسألة.

إن الصين تتفهم دواعي قلق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن مسألة إجراء التجارب النووية. وقد اعتبرت دائماً أن حظر إجراء التجارب النووية، شأنه شأن عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية، وعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتدابير عدم الانتشار، إنما هو خطوة في اتجاه الحظر الكامل والاستئصال الكلي للأسلحة النووية. ويسرنا، في هذا الصدد، أن نرى المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب تحرز تقدماً حقيقياً. ونأمل أن تمضي هذه المفاوضات قدماً بصورة سلسة وأن يمكن إبرام المعاهدة في موعد لا يتجاوز ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بإجراء التجارب النووية، فإن الصين مارست دائماً منتهى ضبط النفس، وهو موقف لم يتغير ابداً استجابة لظرف محدد أو حدث محدد. وعلى الرغم من إنها في تاريخ إجرائها للتجارب النووية طبقت في مناسبات عديدة وقفاً طوعياً واقعياً إلا أن لنا آراءنا الخاصة بشأن عمليات الوقف الطوعي ولهذا السبب لم نعلن أبداً عن أي منها. إن التجارب التي أجرتها الصين ظلت بالغة المحدودية والتقييد، إذا قورنت بتجارب القوى النووية الرئيسية التي تملك أكبر الترسانات النووية وأكثرها تقدماً والتي أجرت آلاف التجارب. وقد قامت الصين بجزء ايجابي وجدي في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب وقدمت تعهدات متكررة بأنها بمجرد بدء نفاذ المعاهدة سوف تتقيد بها وتكف عن إجراء التجارب. وسوف تعمل، كما عملت دائماً، جنباً الى جنب مع الأعضاء الآخرين في مؤتمر نزع السلاح لإبرام معاهدة جيدة للحظر الشامل للتجارب في وقت مبكر.

الرئيس: وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين لدي لهذا اليوم. فهل يود أي وفد آخر أن يأخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أجد أحداً يود ذلك.

لقد عممت الأمانة، بناء على طلبي، جدولاً زمنياً باجتماعات المؤتمر وهيئاته الفرعية للأسبوع القادم. وقد أُعد الجدول الزمني بالتشاور مع رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. وهو، كالمعتاد، جدول مؤقت ويخضع للتغيير عند الاقتضاء. فهل لي، بعد أن أصبح ذلك مفهوماً على هذا الأساس، أن اقترح على المؤتمر اعتماده؟

وقد تقرر ذلك.

كنت آمل أن أكون قادراً على إعلان تقدمٍ أحرز في مشاوراتنا بصدد القضايا المعلقة. غير أنه يبدو أن هناك حاجة الى مزيد من الوقت للتغلب على الاختلافات القائمة في الآراء. وإني على ثقة من أن خلفي، السفير دي ايكازا من المكسيك لن يضن بأي جهود لإيصال هذه المشاورات الى نتيجة ناجحة في أقرب وقت ممكن.

والآن، وقد وصلنا الى نهاية فترة رئاسة كينيا لهذا المؤتمر، هل تسمحون لي بإبداء بعض الملاحظات الختامية؟ السادة المندوبون الموقرون وزملائي الأعزاء، لقد كان شرفاً كبيراً لبلدي، ولي شخصياً، ترؤس مؤتمر نزع السلاح. إن ما قدمتموه لي ولوفدي جميعكم من أعضاء مؤتمر نزع السلاح وغيرهم، بما في ذلك بوجه خاص أعضاء الأمانة، قد يسر أعمالنا بدرجة كبيرة وأشكركم أخلص الشكر وأعمقه على موقفكم الايجابي. ومن الواضح إنه كان أملاً كبيراً لي لو أتيح لشتى القضايا المعلقة، التي ظل المؤتمر يتناولها منذ بداية الجزء الأول من دورة ١٩٩٥، أن تجد الحل أثناء قيامي بتولي الرئاسة. ويجب أن أعترف انني أقنعت نفسي بأن مؤتمر نزع السلاح سيتوصل، قبل ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الى اتفاق على الأقل بشأن تلك القضايا التي رأيت فيها نوعاً من المحتوى الإجرائي الثقيل، مثل إنشاء أو إعادة إنشاء الآليات التفاوضية وتوسيع العضوية في المؤتمر بحيث يمكن البدء في عملٍ مضموني في شتى اللجان.

ولكن، كما تبين في آخر الأمر، كنت مخطئاً في ذلك - بل والى أبعد حدود الخطأ، لأننا لم نتفق حتى الآن على كيفية تناول بعض البنود المدرجة في جدول الأعمال لهذا العام، وهو ما يجعل مؤتمر نزع السلاح محفلاً تفاوضياً فريداً حقاً. وإني لأناشد جميع الوفود كي تعمل بجدية في اتجاه تحقيق حلولٍ تحظى بالاتفاق المتبادل لهذه القضايا المعلقة بحيث يمكن للمؤتمر التركيز على المسائل ذات الجوهر الحقيقي. وإننا، في الواقع، في منتصف الطريق من دورتنا الحالية، ومع ذلك فما يزال هناك قدر كبير من العمل يتبقى دون إنجاز. إن المجتمع الدولي يرقبنا ونحن نجلس هنا وسيجد صعوبة جدية جداً كي يفهم أن هذا المؤتمر الذي يحضره - ربما كما لا يحضر اي هيئة تفاوضية أخرى - مسؤولون حكوميون من أرفع الرتب، وفي أغلب الأحيان مبعوثون فوق العادة ومبعوثون مندوبون، غير قادر على البدء بعملٍ مضموني بشأن البنود المدرجة في جدول أعماله. إن العالم، كما قلت، يرقبنا ويجب ألا يبدو أو يُفهم إننا نتفاوض على مجرد كلمات أو صيغ و/أو مواقف مجموعات في جنيف. ومهمتنا هي القيام بالعمل الحقيقي لولاية مؤتمر نزع السلاح بصورة مرنة ومرحلية ومصممة.

ولذلك فإنني أحثكم مرة ثانية، السادة المندوبون والزملاء الموقرون، على ممارسة الحكمة والحصافة وإبداء الإرادة السياسية اللازمة وروح التراضي في حل خلافاتكم.

وأتمنى لخلفي الرئيس القادم، السفير دي ايكازا من المكسيك، كل نجاح وأتعهد بتأييد وفدي التام بل واستعدادي شخصياً للتعاون معه، ومع وفده.

موتشاس غراسياس و أحسنت صنعاً. وأشكركم جداً على إصغائكم وستنعقد الجلسة العامة التالية للمؤتمر يوم الخميس الموافق ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الساعة العاشرة صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠